مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9315

الأربعاء، 3 أيار/مايو 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد كاسيس	(سويسرا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إكوادور	السيد بيريس لوس
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيد سلطان العلماء
	البرازيل	السيد كوستا فيليو
	الصين	السيد جانغ جون
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيدة أوبونغ – نتيري
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	مالطة	السيدة فرازير
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودورد
	موزامبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ميلز
	اليابان	السيد أكيموتو

جدول الأعمال

بناء السلام والحفاظ على السلام

تعزيز الثقة من أجل السلام المستدام

رسالة مؤرخة 18 نيسان/أبريل 2023 موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لسويسرا لدى الأمم المتحدة (S/2023/283)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

توجيه الشكر للرئيس المنتهية ولايته

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أغتنم هذه الفرصة، بالنيابة عن المجلس، لأنوه بالعمل الذي أنجزته رئاسة مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل، وأن أشكر سعادة السفير فاسيلي نيبنزيا وفريقه.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

بناء السلام والحفاظ على السلام

تعزيز الثقة من أجل السلام المستدام

رسالة مؤرخة 18 نيسان/أبريل 2023 موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لسويسرا لدى الأمم المتحدة (S/2023/283)

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أرحب ترحيبا حارا برئيس الوزراء والوزراء وغيرهم من الممثلين الرفيعي المستوى. إن حضورهم اليوم يؤكد أهمية الموضوع قيد المناقشة.

وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة ممثلي كل من إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إسبانيا، ألمانيا، إندونيسيا، أوروغواي، أوكرانيا، أيرلندا، إيطاليا، باكستان، البحرين، البرتغال، بنغلاديش، تايلند، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، سري لانكا، سلوفاكيا، سلوفينيا، سيراليون، شيلي، غواتيمالا، الفلبين، فييت نام، كازاخستان، كمبوديا، كوستاريكا، كولومبيا، الكويت، كينيا، لاتفيا، لبنان، ليختنشتاين، مصر، المغرب، مقدونيا الشمالية، المكسيك، ملاوي، ميانمار، النمسا، نيبال، نيوزيلندا، الهند، هولندا، اليونان.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد فولكر تورك، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان؛ والسيدة سينثيا تشيغوينيا، سفيرة الشباب للسلام في الجنوب الأفريقي؛ والسيدة فونمي أولونيساكين، نائبة الرئيس وأستاذة الأمن والقيادة والتنمية في كلية كينغز كوليدج في لندن.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو أيضا إلى المشاركة في هذه الجلسة سعادة السيدة فاطمة كياري محمد، المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة؛ وسعادة السيد أولوف سكوغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/283، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة 18 نيسان/أبريل 2023 موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لسويسرا لدى الأمم المتحدة، تحيل بها مذكرة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

أعطي الكلمة الآن للسيد تورك.

السيد تورك (*تكلم بالإنكليزية*): أتوجه بالشكر إلى سويسرا على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة الهامة هذه. إنني أتكلم من نيروبي حيث أحضر اجتماع مجلس الرؤساء التنفيذيين في أعقاب زيارة إلى أديس أبابا ومناقشات هامة مع الاتحاد الأفريقي هناك.

إن التاريخ يحذرنا بيد أنه يقترح علينا أيضا طريقا للمضي قدما. لقد وُضع ميثاق الأمم المتحدة تحديدا لكفالة تجنب العالم تكرار نشوب الحروب المدمرة والكساد العالمي والإمبريالية التي سبقت تأسيس المنظمة في المستقبل. عندئذ اعتمدت الدول الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بوصفه أساسا الميثاق ويسلّم بأن احترام الكرامة المتأصلة والحقوق المتساوية وغير القابلة للتصرف لجميع الأعضاء في الأسرة الدولية يعدُّ أساس الحرية والعدالة وتحقيق السلم العالمي. عليه، فإن الامتثال الكامل لحقوق الإنسان يعتبر السبيل الأمثل لمعالجة أوجه عدم المساواة والمظالم والإقصاء بوصفها السبب الجذري لعدم الاستقرار ونشوب النزاعات في معظم الأحيان. إن اتباع منظور ثابت لحقوق الإنسان والعمل القوي في مجال حقوق الإنسان، استنادا إلى معايير مجربة ومختبرة، يقودنا بعيدا عن الفوضى والنزاع، وينهض بالتنمية ويبني الثقة.

وكما سمعنا من المتكلم السابق، فإن الثقة هي جوهر العلاقات السلمية بين البشر. وهي تزدهر على الاحترام المتبادل والاعتمادية والحقيقة والعدالة والمعاملة العادلة والمتساوية. والثقة هي أيضا في صميم العقد الاجتماعي بين الناس ومؤسسات الدولة. يثق الناس بالسلطات عندما يمكن الاعتماد عليها لتعزيز حرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والمدنية والسياسية والثقافية، فضلا عن حقهم في التنمية وتحقيق العدالة. ومما لا شك فيه أن الثقة هي أساس منع نشوب النزاعات والسلام المستدام. والواقع أن النهوض الشامل بجميع حقوق الإنسان هو الذي يبني الثقة. لقد خبرت ذلك مرارا وتكرارا عندما تعاملت مع الضحايا والمدافعين عن حقوق الإنسان واللاجئين. إن أصواتهم هي التي تسعى حقوق الإنسان إلى إبرازها وطرحها على الطاولة. ولذلك، ليس من المستغرب أن تكون حقوق الإنسان أساسية في كل مرحلة من مراحل سلسلة السلام.

أولا، كما أقر مجلس الأمن، يوفر منظور حقوق الإنسان الإنذار المبكر ويوجه إلى إجراءات وقائية محددة الهدف. المؤشرات الواضحة ضرورية للكشف عن دوافع النزاع ومعالجتها. تعكف المفوضية على تعزيز عملها بشأن مؤشرات وبيانات حقوق الإنسان المتعلقة بالسلام والأمن، ووضع مؤشرات متينة بشأن عمليات القتل والعنف ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والمجتمع المدني والعاملين في وسائل الإعلام، فضلا عن الوفيات المرتبطة بالنزاع. ويعتمد هذا العمل أيضا على الوصول إلى المعلومات المفتوحة المصدر وتحليلها – على سبيل المثال، لتتبع حالات قطع الإنترنت وغيرها من المسائل ذات الصلة بالإنذار المبكر. واسمحوا لي أن آخذ الأزمة في هايتي كمثال، حيث أشارت علامات الإنذار المبكر باستمرار إلى الأثر المدمر العميق لأوجه عدم المساواة والفساد والاستبعاد على الثقة والاستقرار على حد سواء. وقد تصرف المجلس في العام الماضي فيما يتعلق بهايتي باعتماد حظر على الأسلحة وجزاءات محددة الهدف، ضمن استجابات أخرى. ولكن هناك حاجة ماسة إلى مزيد من العمل الآن. زرت البلد في شباط/فبراير. إنه يتأرجح فوق الهاوية. وقد أدى افتقار الدولة إلى القدرة على إعمال حقوق الإنسان إلى تآكل ثقة الناس تماما. لقد انهار العقد الاجتماعي. إن انعدام القانون الحالي هو حالة طوارئ لحقوق الإنسان تتطلب استجابة قوية. وهناك حاجة فورية لدعم مؤسسات هايتي عن طريق نشر قوة دعم محددة زمنيا ومتخصصة ومتوافقة مع حقوق الإنسان، مع خطة عمل شاملة. ويتمثل التحدي الأطول أجلا، بطبيعة الحال، في بناء مؤسسات قوية تحقق نتائج في مجال حقوق الإنسان.

ثانيا، عندما تندلع النزاعات، فإن منظور حقوق الإنسان يوجه التركيز إلى آثارها على الناس. كما أن رصد حقوق الإنسان استنادا إلى معلومات وتحليلات موثوقة وموضوعية يساعد أيضا على إثبات الحقائق. إنه يعمل على مواجهة المعلومات الخاطئة والروايات التي تعزز العداء والخوف. ويعترف المجلس جيدا بقيمة رصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها أثناء النزاعات وبعدها، بما في ذلك من خلال عناصر حقوق الإنسان الـ 11 في عمليات السلام التي كلف بها.

وآخر بلد يتحرك نحو صراع شامل هو السودان. كان تأثير القتال الحالي على حقوق الإنسان كارثيا. إنه أمر مفجع. ففي يوم الاثنين، أفادت تقارير بأن غارة جوية شنها الجيش السوداني أصابت محيط مستشفى في منطقة شرق النيل في الخرطوم. واستولت قوات الدعم السريع على العديد من المباني السكنية في الخرطوم لاستخدامها كقواعد عمليات، وشنت هجمات من مناطق حضرية مكتظة بالسكان. ولا يزال المدنيون معرضين لخطر شديد ويمنعون من الحصول على الإمدادات والمساعدات الحيوية. وباختصار، فإن الطرفين داسا على مبادئ التمييز والتناسب والحيطة، وهو ما أدينه بشدة. لقد محيت الثقة. ونحن نعلم أن مستقبل السودان يعتمد على بناء الثقة بين الشعب السوداني والمؤسسات التي من المفترض أن تخدمه. ويجب أن يكون ضمان حقوق الإنسان، ووضع حد للإفلات من العقاب، ومشاركة السكان – ولا سيما النساء والشباب – القوى الدافعة للخروج من الأزمة الراهنة، حتى يتمكن السودان من تحقيق الاستقرار في نهاية المطاف. دعونا لا ننسى أنه في عام 2019، انتفض شعب السودان للمطالبة بحقوقه الإنسانية والإطاحة بالديكتاتورية، ليصاب بالإحباط مرة أخرى بسبب الانقلاب العسكري في تشرين الأول/أكتوبر 2021. وحتى

في ذلك الحين، لم يسحق أمل الشعب. وعندما زرت السودان في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، تأثرت بشجاعتهم وهم يعملون مرة أخرى لضمان الانتقال إلى الحكم المدني. ولا شك في أن حقوق الإنسان مفهوم أجنبي أو نخبوي. وكانت عالمية وقوة الدعوة إلى الحرية والمساواة والعدالة واضحة، مما يجعل الحالة الراهنة أكثر مأساوية.

ثالثا، إن المجموعة الكاملة من معايير حقوق الإنسان حاسمة بنفس القدر في إنهاء النزاعات وإحلال السلام المستدام. وعلى وجه الخصوص، فإن مبادئ حقوق الإنسان المتمثلة في المساءلة وعدم التمييز والمشاركة المجدية ضرورية لبناء الثقة بين الناس والدولة والحفاظ عليها – وباختصار، لاستدامة السلام. تعالج المساءلة المظالم، سواء من خلال إرساء العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب أو من خلال تعزيز الحوكمة المستجيبة والخاضعة للمساءلة التي تخدم الاحتياجات الحقيقية للناس. وتعالج المساواة وعدم التمييز أوجه عدم المساواة المستمرة، مما يضمن عدم تخلف أحد عن الركب. وقد شهد المجلس كيف يمكن أن يساعد التصدي للتمييز ضد الأقليات والمحرومين على تضميد الجراح وبناء مجتمعات أكثر قدرة على الصمود. إن المشاركة في حيز مدني مفتوح – والأهم من ذلك، من قبل النساء والفتيات ومجموعات الأقليات والشباب – تبني ثقة أعمق وأوسع في المؤسسات. لقد استمع المجلس إلى العديد من الشهادات القوية عن الإسهامات التي تقدمها المرأة لإنهاء العنف وبناء السلام. وتضفي أصواتها المتنوعة، التي ترتفع بحرية، منظورات هامة على عملية السلام بشأن المسائل الرئيسية المتعلقة بالتعافي الاقتصادي والأمن والموارد – وهي مسائل تتجاوز بكثير ميل الأطراف إلى التركيز على زيادة قبضتها على السلطة إلى أقصى حد. ويجب أن تشارك المرأة أيضا في تنفيذ اتفاقات السلام.

اسمحوا لي أن أطرح قضية محددة عن، في اليوم العالمي لحرية الصحافة، أهمية حرية الصحافة وحماية الصحفيين في تعزيز الحكم الخاضع للمساءلة. وعلى نطاق أوسع، تؤدي أي قيود على الحيز المدني إلى تفاقم الإقصاء، مما يعوق الجهود الرامية إلى بناء سلام مستدام ويزرع مرة أخرى بذور عدم الاستقرار والاضطرابات.

وعلى سبيل المثال، في كولومبيا، كانت المشاركة وغيرها من المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان حاسمة في بناء الثقة. تضمنت عملية هافانا عناصر قوية من الحوار والشمول، مما ضمن أن اتفاقات عام 2016 لم تكن مجرد شروط لوقف إطلاق النار بين الجهات الفاعلة المسلحة، بل كانت أيضا مخططا شاملا لسلام دائم. وفي كانون الثاني/يناير من هذا العام، لاحظت الجهود المتواصلة لجعل ذلك حقيقة واقعة، بما في ذلك عن طريق معالجة المسائل الهيكلية العميقة الجذور المتعلقة بالإصلاح الزراعي والتمييز وعدم المساواة بغية النهوض بالتقدم الاجتماعي والاقتصادي. وتعاني البلدان التي شهدت نزاعات أو قمعا من عجز هائل في الثقة ناجم عما ارتكب في كثير من الأحيان من انتهاكات فظيعة. يجب إصلاح هذه التمزقات الضارة في إطار عملية غالبا ما تكون طويلة وصعبة. وتهدف العدالة الانتقالية إلى زيادة ثقة الناس في بعضهم البعض وفي مؤسسات الدولة. وفي كولومبيا، كما في أي مكان آخر، ستكون حقوق الإنسان والعدالة أفضل دليل على الطريق الطويل نحو المصالحة والسلام المستدام.

وبينما تستعد الأمم المتحدة لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل، بما في ذلك خطة جديدة للسلام، يحدوني الأمل في أن يستخدم المجلس وجميع الدول الأعضاء بفعالية إمكانات بناء الثقة في مجال حقوق الإنسان في معالجة شواغل السلام والأمن.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد تورك على إحاطته.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن للسيدة تشيغوينيا.

السيدة تشيغوينيا (*تكلمت بالإنكليزية*): قبل بضع سنوات تخرجت بوصفي طالبا متفوقا في دراسات التنمية وحصلت على الفور على منحة دراسية وتدريب داخلي في مركز أبحاث معني بالشؤون الخارجية في جنوب أفريقيا. بعدئذ لم يستغرق الأمر وقتا طويلا لأحصل على فرصة عمل مع مؤسسة كونراد أديناور، وهي مؤسسة سياسية ألمانية، ما يعني تغلبي على مشكلة البطالة باعتبارها أحد التحديات الرئيسية لجيلنا وكنت راضيا بذلك، إلى أن أصر زميل لي يعمل في الاتحاد الأفريقي على زيادة مهاراتي ومعرفتي والتزامي بالجهود المبذولة في

قارتنا بهدف تحقيق خطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها، علاوة على أهداف التنمية المستدامة على نطاق أوسع. وكان طبيعيا أن أستجيب لذلك التشجيع ببعض المقاومة إذ كنت راضيا عن وظيفتي على الرغم من أنني قد بدأت أتساءل عن مدى رضائي. أختصر القصة بأنني تقدمت لاحقا للحصول على ذلك المنصب وخضعت لعملية اختيار دقيقة وشاملة. وهذه هي النتيجة: إذ أقف اليوم أمام المجلس بصفتي سفير الشباب للسلام في الجنوب الأفريقي عقب اختياري من قبل الاتحاد الأفريقي لتمثيل المناطق الجغرافية الخمس في القارة والعمل مع بناة السلام في جميع أنحاء أفريقيا.

إن السؤال الجوهري الذي تطرحه المناقشة المفتوحة اليوم يكمن في كيف يمكننا الحفاظ على السلام وتعزيز الثقة وعمليات السلام فضلا عن زيادة الإدماج والمشاركة. إذ أعود إلى قصتي، لا يمكننا أن نعزز عمليات السلام بدون استعراض وتعزيز المؤسسات التي تحثنا على كفالة إحراز التقدم حتى إلى ما بعد انتهاء فترة ولايتنا. لقد اقترحنا خلال العام الذي شاركت فيه في برنامج الشباب من أجل السلام في أفريقيا التابع للاتحاد الأفريقي إجراء دراسة عن الهجرة والسلام والأمن في أفريقيا، وهي توصية قبلها وأدرجها مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في برنامج عمله حرفيا. كما دعونا إلى وضع وتنفيذ خطط عمل وطنية متعلقة بالشباب والسلام والأمن علاوة على التقدم المحرز في النهوض بتلك الخطط.

بالرغم من التقدم المحرز – ولا سيما اعتماد الأطر والصكوك والسياسات المعيارية مثل القرار 2250 (2015) لعام 2015 الذي يسلم على النطاق العالمي بالشباب بوصفهم بناة للسلام وميثاق الشباب الأفريقي لعام 2006 والإطار القاري للشباب والسلام والأمن – لا تزال هناك عدة عوامل تعوق مشاركة الشباب في بناء السلام على المستوى الرسمي. إذ يسلط الإطار القاري الضوء على الموارد المالية المحدودة المتاحة لمبادرات الشباب ونقص التنسيق بين أصحاب المصلحة وضعف القدرات التنظيمية والتقنية للمنظمات التي يقودها الشباب ومحدودية النُهج القائمة على الأدلة. وتعدُّ هذه جميعا أحد العناصر التي سنستكشفها اليوم.

وأدرك استنادا إلى خبرتي الشخصية أن القوالب النمطية التي تصور الشباب على أنهم عديمو الخبرة تحد أيضا من إشراكهم في عمليات من بينها الوساطة في حل النزاعات. كما تعوق التصورات المسبقة عن الشباب بوصفهم دعاة ومحرضين على العنف إمكانية التعاون بين الأجيال. في ضوء تلك التحديات القائمة – وفي ظل التساؤل المشروع عن قدرة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على حل النزاعات ومنعها – ما هي أفضل الطرق التي يمكننا بواسطتها كفالة تحقيق الإدماج والمشاركة بغية تعزيز السلام الإيجابي؟

إذ نجتمع هنا اليوم، فإن لمجلس الأمن، لا سيما بالنظر إلى رئاسته الجديدة والخطة الجديدة للسلام، القدرة على وضع جدول أعمال يتسنى من خلاله استعراض المعايير القائمة وتعديلها وتغييرها تدريجيا. وتعدُّ مناقشة اليوم المفتوحة – التي تحدد اتجاه المداولات – مثالا على ذلك.

ثانيا، ستكون كفالة مرونة سياساتنا وممارساتنا مع عدم التخلي عن التعهد بالتزاماتنا أمرا جوهريا في تحديد معالم خطتنا الجديدة للسلام ووضع نهجنا المعني باستدامة السلام في القارة. بالنظر لاندلاع الحرب في أوكرانيا ونشوب النزاع في السودان بين فصائله العسكرية يواجه المجلس تحديات بالفعل ولكن لا تزال لديه فرصة أيضا لتحديد مسار لإجراءاته. تتعلق نقطتاي الأوليتان بإمكانية اجتماعنا هنا اليوم وآمل أن يظل ذلك حاضرا إذ نعود إلى القيام بعملنا الأساسي. وتعدُّ النقاط التالية نهجا أكثر تحديدا للشمول.

بداية، ينبغي أن نستعرض تفعيل الإدماج حتى يكون ممارسة أكثر استمرارا وجدوى واستنادا إلى الثقة وأن تكون ملموسة وقائمة على الأدلة وقابلة للقياس. ويجب أن نراها مجسدة في سياقاتنا المختلفة.

ثانيا، ينبغي أن نستثمر في تمثيل الشباب وشبكاتهم في عمليات صنع القرار والمؤسسات، الأمر الذي أشهد عليه اليوم شخصيا. ويتعين أن يفهم الشباب في جميع أنحاء العالم – من خلال جهودنا الملموسة – أنه يتم إشراكهم وإدماجهم في وضع برامج العمل بوصفه أمرا ضروريا لتحديد خطة العمل الدولية.

تتمثل نقطتي الثالثة في أنه يجب علينا التشديد على أهمية الابتكار والاستفادة من التقدم التكنولوجي مثل الرقمنة في مكافحة خطاب الكراهية والتضليل ونشر المعلومات المضللة. من الأمثلة على ذلك المهمة 55 – النزاع في أناكا وهي لعبة متاحة على تطبيق Google Play وقد تم تطويرها بغرض التثقيف بشأن سيناريوهات النزاع التي يمكن حلها باستخدام أدوات مماثلة للحوكمة الأفريقية وهيكل السلام والأمن لكي توفر النظم والمبادئ والعمليات المتصلة بالوقاية وإدارة وحل النزاعات في سيناريوهات إعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع.

تشير الأمثلة التي أقدمها إلى أن إشراك الشباب في خطة العمل المتعلقة بالسلام والأمن لا يقتضي البدء من نقطة الصفر، وأن الجهود الرامية إلى التخفيف من وطأة النزاعات العنيفة تقتضي وضع سياسات عاجلة وقادرة على استيعاب المبادرات القائمة وتعميمها، فضلا عن تعزيز التعاون الدولي في جهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج القائمة. ثانيا، الاستفادة من إمكانات الشباب الحالية في صنع السلام. ثالثا، تعزيز الاستدامة عن طريق الدعم المالي والتكنولوجي وتشجيع الشباب على أن يكونوا أصحاب مصلحة في عمليات التنمية.

ختاما، بالرغم من إمكانية الاستثمار في مؤسساتنا ما تزال الثقة في تلك المؤسسات تتضاءل لا سيما بين الشباب بوصفهم الناخين الذين أمثلهم، إذ لم يعد الكثيرون منهم يؤمنون بتلك المؤسسات وتقع على عاتقنا نحن الموجودين فيها مسؤولية إعادة ابتكارها كي تصبح جذابة للشباب وإشراكهم وزيادة إدماجهم في المشاركة في عمليات يشعرون فيها بأن لهم مصلحة في تحقيق التنمية وحل النزاعات.

ختاما، أود أن أستشهد بكلمات مارتن لوثر كينغ الذي قال إنه يتعين على أولئك الذين يعطون الأولوية لتحقيق السلام أن يكونوا على أهبة الاستعداد والعزم على تنظيم صفوفهم على نحو فعال ولا يقل مستوى عن أولئك الذين يدعون إلى إشعال نيران الحرب. ونعوّل على جهود المجلس لكفالة إيمان الشباب في جميع أنحاء العالم بمصداقية المؤسسات من قبيل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيدة تشيغوينيا على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة أولونيساكين.

السيدة أولونيساكين (*تكلمت بالإنكليزية*): الرسالة واضحة حتى الآن. يتطلب تعزيز الثقة من أجل السلام المستدام نهج شاملة للجميع ومعايير مناسبة للغرض ومعرفة موثوقة حول كيفية التفكير في السلام في المستقبل. لذلك، من المؤكد، أولا وقبل كل شيء، أن المعايير مهمة. وكذلك الأطر المعيارية التي تدفع المساءلة الجماعية والقدرة على التنبؤ والتي تعزز الثقة لأنها مملوكة على نطاق واسع. وفي نهاية المطاف، ينبغي لها أن تحدد الشروط التي يمكن للمجتمعات أن تعيش على أساسها معاً بشكل جيد وبكرامة.

ثانياً، إن المعرفة الموثوقة والمتاحة للجميع والمحكومة بشفافية هي عنصر أساسي في الثقة بالمستقبل. بيد أن هنالك توتراً هاماً في صميم ذلك كلّه يجب معالجته. إنه التوتر بين فهم عالمنا كما ينبغي أن يكون وكيف هو حقاً في الواقع المجرّب. لذا فهناك مبرر لمواءمة انخراطنا في ثلاث حقائق واقعة هامة في عصرنا إذا أردنا إعادة بناء الثقة وجعلها تصمد في المستقبل وهو أمر حاسم لاستدامة السلام. أولى تلك الحقائق هو عدم اليقين. إن الفترة الحالية من عدم اليقين في العالم تنطوي على مخاطر متأصلة. والثانية، التي تتصل بعدم اليقين، هي التباعد – التباعد بين الدول، والتباعد في القوة بين المؤسسات وغالبية الناس في العالم، والتباعد بين القادة وأولئك الذين يقودونهم. والثالثة هي الانفصال الظاهر بين العلم وصفة الوكالة للمؤسسات والناس، وخاصة الناس في المستقبل. وبالتالي فالسؤال الذي يواجهنا هو كيف نتناول تلك التوترات بشكل استباقي دون الرجوع إلى العمل كالمعتاد – أي الممارسة التقنية والتداولية للمشاركة التي لا تبني الثقة في نهاية المطاف أو تيسر أي سلام، سواء الآن أو في المستقبل.

وأعتقد أن هناك ثلاثة عوامل مترابطة تستدعي تفكيراً أعمق من جانبنا. يتعلق الأول بالمعايير والعلوم والتوقّع. لا شك في أن المعايير تمكّننا من تصميم أدوات لتوجيه العالم بالطريقة التي نعتقد أنه يتعيّن أن يكون عليها. ولكن يجب أن تكون نقطة البداية هي فهم العالم كما

هو حقاً والتخيل جماعياً لمستقبل جديد للحفاظ على السلام. وبالطبع، فهناك معاليم ومجاهيل في هذا الصدد. إننا نعلم، على سبيل المثال، أن أوجه التقدم في العلم والتكنولوجيا هي محركات حاسمة للحرب والسلام في المستقبل، وأن محددات وجود السلطة ومن يملك التوكيل وكيفية ممارسته للتوكيل ترتكز على ذلك. لكننا لا نعلم ما يكفي عن الكيفية التي سيغير بها تطور العلوم والتكنولوجيا في المستقبل السلطة وصفة الوكالة. نحن نعلم الآن أيضاً، على سبيل المثال، أن التقدم في الذكاء الاصطناعي يؤدي إلى تقدّم في قدرة النظم، أو إمكانيتها، وأن هناك تقدماً أقل في قدرة البشر على التحكم فيها.

وفي ذلك السياق، فإن السرعة الهائلة للمنجزات في العلم والتكنولوجيا لا يضاهيها سوى حجم عجزنا عن توقع آثارها المترتبة على السياسة والمجتمع والحرب والسلام. لذا فنحن بحاجة ماسة إلى استشعار ما هو قادم وتخيل مستقبل السلام والحرب من أجل تجنب أن تطغى علينا وتيرة التغيير الهائلة. لأنها إذا طغت علينا فسوف يضيع منا التوكيل بسهولة، وهذا هو جوهر الأمر. وهناك ثلاث منظمات رائدة، من بين منظمات أخرى، في وضع منهجيات لاستشراف مستقبل الحرب والسلام – وهي منظمة جنيف لاستشراف العلوم والدبلوماسية، ومركز جنيف للسياسات الأمنية، وكلية الشؤون الدولية والعامة في جامعة كولومبيا، هنا في مدينة نيويورك. يأتي هذا العمل في الوقت المناسب ويتطلب مشاركة نشطة من واضعي السياسات.

تتضمن المجموعة الثانية من العوامل التي يجب مراعاتها الجمع بين العلم والمستقبل. ويجب أن تسعى المنهجيات الاستباقية لفهم السلام والحرب في المستقبل أيضاً إلى الجمع بين العلم والناس، وربط المنجزات العلمية بشعوب المستقبل، وأعني بذلك أولئك الذين سيحكمون العالم في عام 2050. وسيكون ذلك أمراً حيوياً إذا أردنا التحايل على طغيان الحاضر وإغراء الاكتفاء بإصلاح السلطة والوكالة توقعاً لمستقبل يخلف الحاضر في تسلسل غير منقطع. إن الواقع سيكون مختلفاً. فالخطة البحثية لمدة 10 سنوات التي أشارك في قيادتها في مركز القيادة الأفريقية التابع لكلية كينغز في لندن وبالتعاون مع معهد دراسات التنمية في جامعة نيروبي في كينيا تطرح سؤالاً مركزياً واحداً. كيف ستتغير مفاهيم السلام والدولة عند أولئك الذين سيحكمون العالم في عام 2050؟ إن السبب بسيط – وإن لم يكن بهذه البساطة. تعدّ دراسة الأشخاص المستقبليين بمنحى طولاني أمراً مهماً لفهم كيفية تنظيمهم وبناء المجتمع وحل المشكلات اليوم، والأهم من ذلك كيف سيؤثر العالم والمجتمع التكنولوجي الحالي على نضجهم الطولاني. وسيمكّننا ذلك من فهم، أو على الأقل فحص، المستقبل الذي يتكشف بوعي وبشكل تدريجي وقطعة قطعة من خلال عدسة أولئك الذين سيحكمون العالم حتماً في عام 2050.

ونرى أن ذلك المفهوم ينطوي على أهمية كبيرة لإثبات الثقة في المستقبل من أجل استدامة السلام. ولكي نكون واضحين، فالمستقبل ليس فردياً أو نقطة محددة، كما أنه ليس خطياً. ولكن من خلال الاعتراف بأن تفكيرنا الزمني يحدّ من قدراتنا على فهم تعقيدات الأطر الزمنية المتشابكة للأحداث، بات من المهم أن نرى السلام والحرب في المستقبل لا كأحداث معزولة، ولكن كجزء من تسلسل تجريبي أوسع نطاقاً. ومن المرجح أن الطبيعة المتعددة الأبعاد للواقع ستولّد مستقبلاً متعدداً للسلام والحرب. وسيتطلّب ذلك بالتأكيد التركيز على الواقع التجريبي للناس والأماكن التي غالباً ما تكون هامشية في عملية صنع القرار السياسي العالمي بشأن السلام والحرب. وأعتقد أننا سمعنا أيضاً مقدمي الإحاطات السابقين يتكلمون عن هذا الموضوع.

وعلى سبيل المثال، في الثقافات التي تشكل جزءاً من عالم الأغلبية، فإن القيادة الحالية والسابقة والمستقبلية للآراء حول الأمن والحرب والسلام غير موجودة آنيّاً تحت تأثير النخب بما يمكننا من التنبؤ بها. على سبيل المثال، يحدد الزعماء الدينيون والزعماء الثقافيون والأحداث المتغيرة ما هو أكثر بكثير من العلماء والمختبرات الاجتماعية. وهذا هو السبب جزئياً في أن مختبر البيانات التابع لمركز القيادة الأفريقي، من بين أخرى، قد جمع وحلل مئات الملايين من بيانات وسائل التواصل الاجتماعي، جنباً إلى جنب مع الإثنوغرافيا للمجتمعات التي يتم استبعادها عادة، من أجل مراقبة السبل المعقدة والديناميكية التي يتم بها تفسير السلام والتنمية والنزاع وإعادة تصوّرها وإعادة تفسيرها من قبل أشخاص مختلفين في الشرائح العمرية والجنسية والوضع

الاجتماعي. هذه هي مجموعة الأسباب التي جعلت شبكة المؤسسات التي ذكرتها سابقاً – منظمة جنيف لاستشراف العلوم والدبلوماسية، ومركز جنيف للسياسات الأمنية، وكلية الشؤون الدولية والعامة في جامعة كولومبيا – تنافح عن استكمال التنبؤات التي يمكن الوصول إليها من خلال الوسائل العلمية باستخدام الخيال المستنير لتوقع مجموعة متنوعة من السيناريوهات المستقبلية، بهدف فهم كيفية الاستعداد بشكل أفضل للتغيير، وبالطبع للأحداث الفجائية القصوى أيضاً.

تتعلق المجموعة الثالثة والأخيرة من العوامل بالثقة بين الناس والمؤسسات، وقد سمعنا الكثير عن ذلك بالفعل. ولكن هذا يثير التساؤل عما يعنيه كل ذلك بالنسبة للمؤسسات التي ستكون ذات صلة بحكم مستقبل السلام والحرب. تلك هي أهمية المؤسسة التي نتكلم عنها اليوم. والثقة بين الناس والمؤسسات ضرورية لدعم بناء السلام. وتشكل التسلسلات الهرمية للسلطة بين المؤسسات والمجتمع وداخل المؤسسات، سواء كانت عالمية أو إقليمية، مخاطر جسيمة لأنها تعزز أوجه عدم المساواة وتبقي على عدم مساواة خطيرة بين أصحاب السلام الحقيقيين والذين ينظرون إلى السلام من بعيد. وعلى الرغم من المعايير الواضحة والحلول التقنية المنمذجة، فإن المؤسسات دائماً ما تحرم الغالبية العظمى من أناس المستقبل من الوكالة.

وبالفعل، يتضمن تقرير المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بتعددية الأطراف الفعالة، المعنون "طفرة للناس والكوكب: الحوكمة العالمية الفعالة والشاملة للحاضر والمستقبل"، الذي وضع في مركز جامعة الأمم المتحدة لبحوث السياسات الذي عمل أيضاً كأمانة للمجلس الاستشاري، يتضمن 10 مبادئ محددة لتعددية الأطراف الفعالة، وكل ذلك يوفر معاً إطاراً لإعادة بناء الثقة مع الأغلبيات العالمية. لست بصدد إعادة صياغتها هنا، ولكن تجدر الإشارة إلى أن التقرير يشدد على أهمية تقديم رد فعل متوقع، كما يدعو إلى زيادة الشفافية بشأن السلام والأمن، بما في ذلك زيادة الاستثمار في السلام.

وبدون وجود صلة منهجية وجامعة بين العلم والناس، ولا سيما الناس في المستقبل الذين وصفتهم سابقا، وبدون توافر تصور جماعي لمستقبل السلام، سيقل مقدار اليقين بشأن قدرة المؤسسات العالمية والإقليمية على تحويل الاتجاه نحو الحفاظ على السلام في المستقبل. ولكي تكون المؤسسات ذات صلة بمستقبل يسوده السلام، يجب عليها اليوم أن تيسر اتباع نهج يستوعب مستقبلا متعددا ويتيح تواصلا سلسا بين العلم والناس في المستقبل بتنوعهم حتى يتمكنوا من إطلاق العنان لدورهم الخاص في السعي لتحقيق السلام.

إن إدراج الناس في المستقبل في تطوير المعايير، على سبيل المثال، هو عنصر هام في تصور مستقبل السلام والحرب، وبالتالي ربط العالم كما ينبغي أن يكون مع واقع الحال، بشكل تجريبي. وبعيدا عن التنظيم، سيشمل جزء من مهمة المؤسسات لوضع المعايير تسهيل الاستثمارات والتدخل لجعل التكنولوجيا، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، أكثر أمانا وميلا للسلام.

وبالعودة إلى حيث بدأت، فإن تعزيز الثقة من أجل السلام المستدام يتطلب الحد من عدم اليقين من خلال توقع مستقبل السلام، وربط العلم والناس في المستقبل بشكل أفضل، والحفاظ على مساحة، كما قيل في وقت سابق، تبني تصورا جامعا للمستقبل. ويحسن بالأمم المتحدة صنعا إذا قادت التفكير وصنع السياسات بشأن هذا العنصر الذي يكتسي أهمية حيوية لتعزيز الثقة.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيدة أولونيساكين على إحاطتها.

أدلي الآن ببيان بصفتي المستشار الاتحادي ورئيس الإدارة الاتحادية للشؤون الخارجية في الاتحاد السويسري.

في البداية، أود أن أتقدم بالشكر لمقدمي الإحاطات الثلاثة على أفكارهم القيمة.

لقد عدت إلى مدرستي القديمة مؤخرا للحديث عن السياسة الخارجية. ولم يسألني الطلاب سوى عن الحرب وعواقبها. وترك ذلك أثرا شديدا في. لقد أدركت مدى اختلاف أسئلتنا عندما كنت طالبا في تلك المدرسة قبل 45 عاما، في أواخر سبعينات القرن العشرين. كنت أنا وزملائي مقتنعين آنذاك بأنه لن تكون هناك حرب أخرى في

أوروبا. لقد عاش معلمونا وآباؤنا الحرب العالمية الثانية، وأقسموا لنا أن المجتمع الدولي قد تعلم الدرس.

وفي عام 1992، أعلن فرانسيس فوكوياما نهاية التاريخ في كتابه الأكثر مبيعا "نهاية التاريخ وآخر البشر". وطرحت فيه العولمة باعتبارها عاملا لتحقيق السلام، كما لو أن نهاية الحرب الباردة والترابط الاقتصادي من شأنهما أن يبشرا بعهد جديد من السلام. ومع ذلك، لا تزال هناك حرب اليوم. فكيف وصلنا إلى هنا؟ وكيف يمكننا تجنب أن نكون نحن من فشل في الاستجابة للأزمات الحالية؟

قبل سبعة وسبعين عاما، قالت الأمم التي اتحدت وعززتها الثقة والإرادة لإعادة البناء إن ذلك لن يتكرر أبدا. ومع ذلك، هناك حرب اليوم. ربما كان ذنبنا هو الغرور؟ وعلينا أن نعترف بأننا لم نراع بما فيه الكفاية الإحباطات والتغيرات التي تحدث في كل مكان على كوكبنا. نعم، النظام المتعدد الأطراف يتعرض لضغوط، ولكن لا، إنه ليس مفلسا. إن الفشل الحقيقي هو عدم القيام بأي شيء.

لقد حان الوقت لكي يضطلع مجلس الأمن بمسؤولياته ويفكر مليا في إمكانياته للعمل في مواجهة العدد المتزايد من الأزمات. لقد حان الوقت لصقل أدواتنا لاستعادة الثقة وبناء سلام دائم. وهذا هو هدف مناقشة اليوم، التي تنظمها سويسرا، والمتمثل في إعادة بناء الجسور التي تربطنا.

عندما توجد الثقة، يصبح كل شيء ممكنا. إن القانون الدولي يستند إلى العبارة اللاتينية "العقد شريعة المتعاقدين"، يجب الحفاظ على الاتفاقات. ويجسد ذلك المبدأ الثقة المتبادلة بين الأطراف التي تتعهد بالحفاظ على بكلمتها والوفاء بها. وأنا مقتنع بأننا إذا استطعنا استعادة تلك الثقة، سنتمكن من استعادة السلام على المدى الطويل.

ولتحقيق ذلك، نحتاج إلى التركيز على المجالات التي تضيف فيها تعددية الأطراف قيمة حقيقية. فأولا، يجب أن نكفل التقيد بإطار معياري مشترك ويحظى بالاحترام، يستند إلى حقوق الإنسان والقانون الدولي العام. وإن القدرة على التنبؤ، وليس التعسف، هي أساس الثقة. فمن خلال الثقة، يمكننا أن نسعى إلى تحقيق سلام دائم.

وسنحتاج أيضا إلى النظر في الكيفية التي يمكن بها للمجلس أن يعزز أسس هيكل أوسع لبناء السلام، والذي يجب أن يكون شاملا لجميع من وصفهم السكان بأنهم يتمتعون بالشرعية ديمقراطيا. كما يجب أن يحترم الاختلافات الثقافية وأن يهتم بالتراث التاريخي الذي يحدد هويتنا. فالسلام المفروض ليس مستداما.

وأخيرا، فإن الثقة تقوم على حقائق محددة. ويتيح لنا العلم وأوجه التكنولوجيا الجديدة فرصا لتوقع وفهم مخاطر اليوم وفرص الغد بشكل أفضل. ويجب أن نتصدى لتحديات القرن الحادي والعشرين بالحلول الخاصة بالقرن الحادي والعشرين.

إن المظالم وانتهاكات ميثاق الأمم المتحدة لا تبرر تمسك كل طرف بموقفه. بل على العكس من ذلك، دعونا نتحلى بالشجاعة لمناقشة النظام وإعادة التفكير فيه معا لجعله أفضل. واستنادا إلى ذلك الاقتناع، ترحب سويسرا بمبادرة الأمين العام، الذي سيقترح في الشهر المقبل خطة جديدة للسلام.

إن مناقشة اليوم تتيح فرصة حقيقية لجمع الأفكار والمقترحات من الدول الأعضاء والاستفادة من أوجه التآزر التي توحدنا. فاكتساب الثقة يكون من خلال الأفعال وليس النوايا. وبهذه الروح أؤمن بقوة تعددية الأطراف.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد العلماء (الإمارات العربية المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أعرب عن تقديري لزملائنا من الاتحاد الروسي وأن أهنئهم على رئاستهم الناجحة للمجلس في الشهر الماضي. وأتمنى نفس الشيء لسويسرا خلال رئاستها لمجلس الأمن هذا الشهر.

ونشكر سويسرا على تنظيم جلسة اليوم، ونشكر المفوض السامي تورك وسفيرة الشباب للسلام تشيغوينيا والسيدة أولونيساكين على إحاطاتهم المتبصرة. ونشكر أيضا لجنة بناء السلام على تقديم مشورة خطية بشأن هذا الموضوع المهم.

في كثير من الأحيان، لا يكون للأجيال أصوات مسموعة في قراراتنا ومناقشتنا السياساتية. بيد أن كل قرار نتخذه سينتج عنه تأثير على العالم الذي سيرثها. ومن واجبنا أن نصبح وكلاء جيدين، لا للتركيز على التحديات الراهنة فحسب، بل أيضا لوضع الأسس لسلام دائم. ونعرب عن تقديرنا للتركيز في مناقشة اليوم على تعزيز بناء السلام في المستقبل.

إن مجلس الأمن يستجيب للأزمات في التو والساعة، ولكن الطريقة التي يفعل بها ذلك تحديدا لها آثار طويلة الأمد على استدامة السلام. إن حياة الملايين من الناس تعتمد على الأثر التراكمي لكل قرار نتخذه لبناء السلام. وبناء على ذلك، أود أن أشدد على أربع نقاط لإثراء مناقشاتنا اليوم.

أولا، يظل الإدماج أمرا حاسما لبناء السلام. ويجب أن يكون بناء السلام من أجل الجميع ويقوم به الجميع على حد سواء لأن واضعي السياسات وحدهم ليسوا المحرك الوحيد للتقدم. ويمكن أن تكفل المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة وإدماج الشباب تلبية عمليات صنع القرار للاحتياجات الفعلية. يساهم دمج مدخلاتهم في بناء الثقة وتعزيزها. وتساعد مواءمة جهود حفظ السلام وبناء السلام عبر المجالات البلدية والوطنية والإقليمية والدولية على إشراك المجتمعات على مختلف المستويات. وفي الوقت نفسه، فإن الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، والجهات الفاعلة من الأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، لديها القدرة على تعظيم جهود بناء السلام من منظوراتها الفريدة.

ثانيا، يجب أن تكفل الإصلاحات المؤسسية أن يكون هيكل حفظ السلام ملائما للغرض. وبتعزيز هيكل بناء السلام، يمكننا أن نساعد في التصدي لطائفة أوسع من التحديات الطويلة الأجل، مثل تغير المناخ والتطرف وحالات الطوارئ العالمية في مجال الصحة العامة، ضمن تحديات أخرى. ويشمل ذلك أيضا الربط على نحو أكثر فعالية بين عمل بناء السلام والمؤسسات المالية. كما تتطلع دولة الإمارات العربية المتحدة إلى مناقشة توصيات المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بتعددية الأطراف الفعالة من أجل الحفاظ على المنافع العامة العالمية للأجيال الحالية والمقبلة.

ثالثا، من الأهمية بمكان التصدي لخطاب الكراهية والعنصرية والتعصب والتضليل وغير ذلك من مظاهر التطرف. هذه القوى هي مضاعفات للتهديد، وتزرع بذور الانقسام. فهي تقوض النسيج الاجتماعي للمجتمعات المحلية في ظل عدم الاستقرار بين الجنسين وتقوض جميع الجهود الرامية إلى حفظ السلام. وعلى النقيض من ذلك، فإن تعزيز التسامح والأخوة الإنسانية يبني الثقة المتبادلة ويعزز التماسك الاجتماعي، وهما أساسان حاسمان للسلام. إن ظهور أدوات تكنولوجية جديدة وقوية يمكن استخدامها لربط العالم أو تقسيمه يحتم علينا جميعا اتباع نهج مشترك يعالج ويوجه الاستخدام السليم لهذه الأدوات وإدارتها. ويمكن رؤية هذه الاستخدامات الإيجابية في توفير بيانات دقيقة ومستنيرة وموثوقة. يمكن أن تساعد الأدوات الرقمية في مواجهة خطاب التعصب والكراهية الذي يغذي الأيديولوجيات المتطرفة ويقوض السلام.

وهذا يقودني إلى نقطتي الرابعة والأخيرة. نحن بحاجة إلى تسخير التقنيات الرقمية والمبتكرة لبناء السلام والحفاظ عليه. البيانات أساسية. إذ يمكن أن توفر نظرة ثاقبة لا مثيل لها للأسباب الجذرية للنزاع، بما في ذلك العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أيضا. ويمكن أن تعمل البيانات أيضا كعامل تمكيني لوقف مسار النزاعات باستخدام نظم المعلومات الجغرافية للتنبؤ باندلاع العنف ورصد وقف إطلاق النار.

كتب هذا البيان إنسان. ولكن سرعان ما قد يكتبها عنصر ذكاء اصطناعي، مثل ChatGPT، أو غيره. هذه التكنولوجيات، التي تتطور بسرعة هائلة، لديها القدرة على تعظيم جهود حفظ السلام أو التأثير عليها سلبا. وإلى جانب الإمكانات اللانهائية التي تنطوي عليها هذه التكنولوجيات، هناك أيضا فرصة للاستفادة من هذه الأدوات من قبل الجهات الفاعلة السيئة للتلاعب بالرأي العام والتأثير على حفظ السلام بشكل عام. ولذلك، يتحتم علينا، بوصفنا هيئة جماعية متعددة الأطراف، أن نشرك أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك القطاع الخاص، لضمان قدرتنا على الاستفادة من تطورها.

وأخيرا، أود أن أشير إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة ما فتئت تدعو منذ فترة طويلة إلى اتخاذ إجراءات استباقية تهدف

إلى صرف الموارد ودفع العمل الوقائي القائم على تنبؤات موثوقة بالكوارث الناجمة عن تغير المناخ، واتخاذ كل إجراء يمكن أن يحدث فرقا. ويمكن لمبادرة الأمين العام للإنذار المبكر للجميع أن توفر دفعة كبيرة لتعزيز رد الفعل المتوقع. ونحث الأمم المتحدة على استخدام نظم الإنذار المبكر بشكل أوسع وعلى نطاق أوسع .

إن بناء السلام ليس مجرد جهد للحفاظ على الحاضر. فهو أيضا خطوة استباقية مطلوبة منا لمنع نشوب النزاعات قبل أن تبدأ، وقبل أن تتصاعد وتتطور إلى صراعات مطولة. وستواصل دولة الإمارات العربية المتحدة دعم هذه الجهود من أجل تشكيل مجتمعات سلمية وقادرة على الصمود للأجيال القادمة.

السيد أكيموتو (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي الرئيس، على تولي سويسرا رئاسة مجلس الأمن لأول مرة في تاريخ بلدكم. تشيد اليابان، سيدي، إشادة كبيرة بمبادرتكم بشأن هذا الموضوع التطلعي. وأود أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم المتبصرة.

اليوم، يجري اختبار الثقة في النظام المتعدد الأطراف والأمم المتحدة. لا يزال النزاع والإرهاب يشكلان تهديدا ويتفاقمان بفعل مضاعفات المخاطر الناشئة. وما نحتاج إلى أن نسأله الآن هو ما إذا كانت الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، لديها الإرادة القوية والقدرة على الاستجابة بفعالية لهذه التحديات.

يتطلب الحفاظ على السلام جهدا دؤوبا. ولتحقيق سلام قادر على الصمود، يجب أن تكون مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة، وخاصة النساء والشباب، قادرة على المشاركة بنشاط وأن تكون عوامل للتغيير في مجتمعاتهم. لا يمكن أن تتم هذه المشاركة إلا عندما يشعر الناس بالأمان. ويجب التمسك بسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان وحل المسائل عن طريق الحوار. وبناء المؤسسات والقدرات، ولا سيما من خلال التعليم، أمر أساسي. وما فتئت اليابان تعمل على تحقيق الأمن البشري من خلال الاستثمار في البشر. وينبغي لمجلس الأمن أن يكون نموذجا يحتذى به للمجتمع الدولي.

أود أن أشدد على ثلاث نقاط. أولا، ينبغي للمجلس أن يشرف على تنفيذ قراراته وأن يعمل على تعميم الخطتين المتعلقتين بالمرأة والسلام والأمن وبالشباب والسلام والأمن.

ثانيا، ينبغي للمجلس أن يعمق المناقشات بشأن سيادة القانون والأمن البشري وحماية حقوق الإنسان ومنع نشوب النزاعات. وينبغي للمجلس أن يعكس نتائج تلك المناقشات في ولايات عمليات السلام.

ثالثا، ينبغي أن يعزز المجلس تفاعلاته مع الجهات الفاعلة الأخرى. وفي ذلك الصدد، تقدر اليابان تقديرا عاليا المشورة الشاملة التي قدمتها لجنة بناء السلام لجلسة اليوم. وبالاستفادة الكاملة من مشورة لجنة بناء السلام، سيعزز المجلس أداء الأمم المتحدة بأسرها.

تجري الآن عملية وضع خطة جديدة للسلام. وهذه فرصة تاريخية لتعزيز قدرتنا الجماعية على تحقيق السلام والحفاظ عليه.

أود أن أختتم بياني بالإعراب عن التزام اليابان الثابت بتعزيز بناء السلام واستدامة جهود السلام في الأمم المتحدة وخارجها.

السيد أفونسو (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): تود موزامبيق أن تهنئ فخامتكم بحرارة سيدي الرئيس، وكذلك بلدكم، الاتحاد السويسري، على توليكم رئاسة مجلس الأمن. هذا إنجاز مهم، لأنه يحدث بعد عقدين من حصول سويسرا على العضوية الكاملة في منظمة الأمم المتحدة. ونرحب بمبادرة سويسرا بعقد مناقشة مفتوحة في إطار موضوع "بناء السلام والحفاظ على السلام : تعزيز الثقة من أجل السلام المستدام".

ونود أن نعرب عن تقديرنا العميق للاتحاد الروسي على قيادته الممتازة للمجلس في الشهر الماضي. ونشكر السيد فولكر تورك، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان؛ والسيدة سينثيا تشيغوينيا، سفيرة الشباب للسلام في الجنوب الأفريقي؛ والسيدة فونمي أولونيساكين، نائبة الرئيس وأستاذة الأمن والقيادة والتنمية في كلية كينغز كوليدج، لندن. لقد كانت إحاطاتهم مفيدة جدا.

إن مفهوم بناء السلام عنصر حاسم إذا أردنا الحفاظ على السلام والاستقرار في بلداننا لصالح الأجيال الحالية والمقبلة. وفي العديد من

الحالات، كما يرى أعضاء المجلس، يسير بناء السلام جنبا إلى جنب مع حفظ السلام أو صنع السلام، حيث تعزز كل عملية الأخرى.

لقد تعلمنا من تجربتنا القصيرة وجوب عدم فصل السلام عن التنمية أبدا. ويجب أن يتصل السلام دائما بالحبل السري الذي يربطه بالبعد الإنمائي والبحث عن رفاه الناس. وبينما نسعى جاهدين إلى بناء سلام مستدام، ينبغي أن توجه جهودنا نحو معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات وعدم الاستقرار، بما في ذلك الأسباب المتعلقة بتقديم الخدمات والسلع الأساسية إلى الشعب.

ونعتقد أنه يجب على البلدان أن تقدم أو تتلقى المساعدة في الحفاظ على عمليات السلام فيها من خلال تعزيز قدرة مؤسساتها الاجتماعية على الصمود. ويجب دعمها في جهودها الرامية إلى الاستثمار في التماسك الداخلي والاجتماعي.

وبوصف موزامبيق بلدا في مرحلة بناء السلام، فإن أحد الدروس الرئيسية التي تعلمتها من عمليات السلام الخاصة بها هو أهمية التصدي للتحديات الإنمائية لمنع تكرار العنف على نطاق واسع. ونعتقد أنه ينبغي للدور المركزي لبناء السلام أن يتمثل في استعادة الثقة وإعادة بناء سلطات الدولة وهياكل الحوكمة. وينبغي أن يعني ذلك قدرة الحكومة على أداء مهامها الأساسية لصالح الشعب.

إن بناء الثقة عنصر تمكيني مهم آخر للحفاظ على السلام والاستقرار. وتتطلب تلك العملية اتباع نهج شامل وجامع. وعلى الصعيد العالمي، ينبغي أن يوجه الإدماج الإجراءات الجماعية والمنسقة التي نتخذها للتصدي للتحديات المتعددة الأوجه والمعقدة التي يواجهها العالم اليوم، مثل الحروب بين الدول، والنزاعات الداخلية، والإرهاب الدولي، والجريمة المنظمة، وتحديات تغير المناخ.

وفي ذلك الصدد، يكتسي التعاون الدولي أهمية قصوى. والنهج الانفرادية والمشوهة إزاء النظرة العالمية لن تخدم قضية بناء السلام والغرض منه. إن تهيئة بيئة تتسم بالشمول والإنصاف والعدالة على المستوى الدولي أمر مهم لازدهار بناء السلام في جميع أنحاء العالم. وهذا يعني، في سياق الأمم المتحدة، وقبل كل شيء، إيلاء اهتمام حقيقي وبناء لجدول أعمال مجلس الأمن، بما في ذلك إصلاحه بغية جعل ذلك الجهاز أكثر شمولا وإنصافا وعدلا وديمقراطية.

ولكننا نحتاج أيضا إلى معالجة المسألة الشائكة المتمثلة في إصلاح المؤسسات المالية الدولية لخدمة قضية السلام والأمن الدوليين، والإنصاف والعدالة فيما بين الأمم. والمشاريع الخاصة مهمة، ولكن لا يمكن للمكاسب الاقتصادية الضيقة وحدها على حساب أقل البلدان نموا وأقل الشعوب حظا إلا أن تعرض السلام العالمي للخطر وتديم عدم الاستقرار والاضطراب على الصعيد العالمي.

وفي ذلك السياق، نرى أهمية قصوى لزيادة تدفقات المساعدة الإنمائية الخارجية، الرامية إلى تحقيق نمو اقتصادي أكبر. وإذا كنا بحاجة إلى أطر معيارية عالمية فعالة لنا جميعا، يتحتم علينا أن نسترشد في جميع الأوقات بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وتعتقد موزامبيق أن بناء السلام والحفاظ عليه ينبغي أن يستندا إلى الاعتراف بالصلات الحاسمة بين السلام والأمن والتنمية والتعاون.

السيد خوجة (ألبانيا) (*تكلم بالفرنسية*): بما أن هذه هي الجلسة الأولى في أيار/مايو، أود أن أهنئ سويسرا على رئاستها الأولى لمجلس الأمن، وهو حدث ذو أهمية تاريخية. ونؤكد لها تعاوننا الكامل. ونرحب باختيار موضوع مناقشة اليوم، التي تسلط الضوء على ضرورة بناء الثقة والحفاظ على السلام. وأشكر السيد فولكر تورك، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، وسفيرة الشباب للسلام في الجنوب الأفريقي والسيد أولونيساكين على إحاطاتهم المفيدة.

(تكلم بالإنكليزية)

لن يكون بوسعي الاستمرار من دون الإشارة إلى أن اليوم هو اليوم العالمي لحرية الصحافة. وإذ نتذكر المبدأ الأساسي لحرية الصحافة ونحتفل بالدور الأساسي الذي تقوم به الصحافة الحرة في تعزيز الديمقراطية والشفافية والمساءلة، فإننا نشيد بالصحفيين الذين كثيرا ما يتعرضون للتهديد والمضايقة والاعتداء بسبب عملهم. ونغتنم هذه الفرصة أيضا للتفكير في مئات الملايين من البشر الذين ما زالوا يعيشون في بلدان تظل فيها حرية الصحافة أمنية والقمع هو القاعدة،

فيما تصنع الرقابة الأخبار أو بالأحرى تكسرها. وبالنسبة لنا، فإن الحرية والسلام أمران متلازمان.

إن ثمة قاسما مشتركا بين التحديات المعقدة العديدة المدرجة في المذكرة المفاهيمية (S/2023/283، المرفق)، ألا وهو، التعاون. وإذا استمرت، فإن ذلك يرجع إلى عدم التعاون أو لأن الحلول المقدمة غير كافية. ويتطلب التعاون حسن النية والتزاما حقيقيا. ويتطلب الثقة. فالثقة هي الغراء الذي يُبقي على تماسك الناس والمجتمعات. وهي تضفي على المؤسسات شرعية دائمة وتساعد الأفراد والجماعات في مواصلة المشاركة في العملية الطويلة والشاقة لبناء سلام دائم. وغيابها، كما شوهد في مرات كثيرة، يمكن أن يؤدي إلى الاضطراب والعنف والنزاع. وتبين الأحداث المأساوية الأخيرة في السودان إلى أين يمكن أن يؤدي تحطيم الثقة – إلى كارثة تمزق البلد. وعدم إحراز تقدم على المسار السياسي في ليبيا، وهو أمر محبط، إنما هو نتيجة مباشرة لانعدام الثقة بين الجهات الفاعلة الرئيسية. وكما ذُكر، فإن الافتقار إلى الوحدة بين أصحاب المصلحة في هايتي قد ترك البلد في قبضة العصابات.

ولكن فلننظر عن كثب إلى بيتنا، إلى أنفسنا، في هذه القاعة. إننا نعلم أن مجلس الأمن لن يتمكن من الاضطلاع بمسؤولياته بنجاح من دون الثقة والعمل بحسن نية والتعاون المستمر بين أعضائه. وينجح المجلس في كل مرة يعمل فيها بصورة متضافرة، متحدا في هدفه لإيجاد حلول مناسبة للأزمات المتعددة. ولا ينجح عندما يُستخدم المجلس، للأسف، كمسرح للدعاية والسعي وراء المصالح الضيقة، كما نلاحظ فيما يتعلق بعدد من المسائل الهامة المعلقة، ولا سيما الحرب العدوانية المستمرة في أوكرانيا. وبالمثل، لن نسهم في جعل العالم مكانا أفضل برفضنا الاعتراف في المجلس بالصلة بين تغير المناخ والأمن أو بإنكار أن الانتهاكات الخطيرة والواسعة النطاق لحقوق الإنسان تؤدي إلى النزاعات أو بحماية الأنظمة الاستبدادية التي تضطهد مواطنيها وتقوض السلام والأمن في الجوار وبشكل عام. إن علة وجود المجلس هي قيادة المعركة من أجل السلام والأمن وألا يكون رهينة للتفكير في العدوان وللعوامل المحركة لعدم الاستقرار في العالم.

لقد كان للحروب والنزاعات دور هام في تشكيل تاريخ العالم. ودفعت البشرية ثمنا باهظا. وبالتعلم من أخطاء الماضي وعلى وجه التحديد للإفلات من دائرة العنف والفوضى، طورنا أشكالا مؤسسية للتعاون من خلال إرساء مبادئ وممارسة تعددية الأطراف. ومنذ وضع ميثاق الأمم المتحدة، أرسينا معايير وقواعد مشتركة لتعزيز الثقة وتمكين التعاون المتزايد باستمرار. وهذه هي الطريقة التي أسهمنا بها بشكل جماعي في النهوض بالبشرية – من خلال الاكتشافات العلمية والنمو الاقتصادي والحد من الفقر والتبادلات الثقافية والمفاوضات السلمية وزيادة التعاون والتجارة، وغير ذلك من أشكال التفاعل، مع احترام بعضنا بعضا.

لا شيء يمكن أن يبرر محاولات العودة للوراء وتحطيم تلك الثقة في المستقبل لأن شخصا ما لا يزال يشعر بالحنين إلى الماضي. ولذلك، فإن قدرتنا على الالتزام بما اتفقنا عليه عموما، مع احترام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ومحاسبة المخالفين، ستحدد شكل العالم في المستقبل – عالم يسوده التعاون والتفاهم وتربطه منافع مشتركة، أم عالم تقوضه المواجهة والانقسام والنزاعات. وكما نعلم، كانت الجمعية العامة واضحة مرارا وتكرارا بشأن ذلك الخيار. إن الثقة ليست فكرة مجردة. ولا يمكن فرضها بالإجبار ولا يمكن اختلاقها بشكل مصطنع. وبناء الثقة في سياقات ما بعد النزاع وعمليات بناء السلام يتطلب مواصلة الجهود والاستثمار في رأس المال البشري من خلال الإدماج والمشاركة. وبينما نواجه العديد من التحديات القديمة والجديدة ونتطلع إلى المستقبل بقلق، فإننا نؤمن إيمانا راسخا بأن الحكم الرشيد والتمثيلي والشفاف والشامل للجميع والخاضع للمساءلة هو وحده الذي سيكون على مستوى مهمة التصدي لعدم المساواة والفقر وانعدام الأمن والتخلف وتغير المناخ، من خلال صياغة عقد يقوم على الثقة مع الناس ومن أجل الناس. وعندما نستمع إلى الناس ونفهمهم، فإنهم يثقون ويشاركون. وقد أظهرت التجربة أن احترام حقوق الإنسان والمبادئ والقيم الديمقراطية، بما في ذلك تعزيز المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للنساء والشباب في المجتمع، ضمانة أفضل لاستمرار الثقة مستقبلا وكفالة التنمية والسلام المستدام.

(تكلم بالفرنسية)

في الختام، أود أن أُذكر المجلس بالدور الحاسم الذي لا بديل عنه لأوساط المجتمع المدني، التي يجب أن يكون لها دائما مكان على الطاولة، بما في ذلك في مناقشاتنا في هذه القاعة. وربما لا تروق وجهات نظرها، التي تكون صادقة في كثير من الأحيان، للجميع. ولكن ما من شك في أن المجتمع المدني لا غنى عنه إذا أردنا أن نقترب بجدية وأمانة من الحقيقة وأن نبني مناقشاتنا على الشواغل والتطلعات الحقيقية للناس بغية اتخاذ قرارات مستنيرة.

السيدة أوبونغ – نتيري (غانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأن أهنئ وفد سويسرا على تولي رئاسة مجلس الأمن لشهر أيار/مايو. ونتمنى لكم النجاح في رئاستكم الأولى على الإطلاق. ونشكر أيضا مقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم.

كما ذكرت غانا كثيرا، وهو أمر متفق عليه على نطاق واسع، يظل النظام المتعدد الأطراف أفضل منبر للنهوض بمعايير بناء السلام وإقامة تضامن عالمي من أجل استدامة جهود السلام. ولذلك، نرحب بتركيز مناقشة اليوم، التي تتيح لنا فرصة لتعميق المناقشات بشأن كيفية تحصين الثقة والحفاظ على حيز للجهود الوطنية والإقليمية والمتعددة الأطراف للنهوض ببناء السلام والحفظ عليه.

وعندما ننظر إلى حالة السلام في جميع أنحاء العالم، من الواضح أننا بحاجة إلى بذل المزيد من الجهد. فنحن في عصر يشهد أكبر عدد من النزاعات العنيفة منذ الحرب العالمية الثانية. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من بليوني شخص يعيشون في مناطق النزاع، ولم تكن تهديدات ومخاطر انعدام الأمن أكبر مما هي عليه الآن. وزادت احتمالات نشوب نزاع نووي. وأصبح الإرهاب متفشيا؛ ولا تزال آثار الجائحة قائمة؛ وأدى الضعف إزاء تغير المناخ إلى تفاقم محنة الكثيرين؛ وتقوض التهديدات السيبرانية الحريات والمجتمعات والديمقراطيات؛ كما أدت أزمة الهجرة، فضلا عن انعدام الأمن الغذائي وانعدام أمن الطاقة، إلى تدهور الأمن البشري للكثيرين. وزادت تلك التهديدات من تعقيدات مشكلة انعدام الأمن العالمي وانتشارها وشدتها وكشفت عن فجوات بين قواعدنا المتفق عليها والنتائج المُحرزة. ومصداقية آرائنا يضعفها عدم توفر الإرادة الكافية لدينا لاتخاذ إجراءات فعالة وتلك التهديدات تنذر بخطر كبير في المستقبل ما لم نبذل جهودا مدروسة ومتضافرة للتصدي لها. وإزاء خلفية الملاحظات التي أدليت بها للتو، نود أن نعرض خمس نقاط رئيسية.

أولا، من المهم أن ندعم العمل المترابط للركائز الثلاث للأمم المتحدة – السلم والأمن، وحقوق الإنسان، والتنمية – إذا أردنا أن ننجح في بناء السلام واستدامة خطة السلام. إن من المناسب اعتماد نهج شامل لقطاعات متعددة من أجل تعزيز تنسيق الجهود التي تشمل جميع الركائز والأجهزة والهيئات العديدة في النظام المتعدد الأطراف. ويمكن القيام بذلك دون إعاقة الإسهامات الفريدة التي يُتوقع منها أن تقدمها وفقا لولاياتها. ويتعين علينا، بوصفنا مجلسا، أن نستفيد من قوة الهيئات الأخرى، مثل لجنة بناء السلام والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، في تعميق فهمنا لحالات محددة والتعرف على الكيفية التي يمكن بها لإجراءاتنا أن تدعم بشكل أفضل الجهود الرامية إلى استدامة السلام في تلك السياقات. ونعتقد أيضا أن القرارين التوأمين لعام 2016 – قرار الجمعية العامة 262/70 والقرار 2282 (2016)، اللذين وسعا مفهوم بناء السلام ليشمل حالات ما بعد النزاع ومنع نشوب النزاعات في المقام الأول وطوال دورة النزاع – يجب إعطاؤهما أولوية التنفيذ، وخاصة على الصعيدين الوطني والإقليمي.

ثانيا، إن الاعتراف الصريح بحقائق عصرنا ينبغي أن يعزز التزامنا باحترام ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك هدفه المتمثل في تطوير العلاقات الودية بين الدول. وينبغي أن يدعم ذلك أيضا جهودنا لتبني الحوار والعمل الدبلوماسي المدروس لبناء الثقة المتبادلة بما يتسق مع اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية. ويمكننا من خلال هذا الحوار أن نتجنب سوء الفهم بشأن النوايا الاستراتيجية بينما يمكن منع سوء التقدير والمنافسة غير الصحية، لا سيما بين الدول العسكرية الكبرى. ونعتقد أن ذلك يمكن أن يعزز نوع الثقة المطلوبة لاستدامة السلام على الصعيد العالمي.

ثالثا، يمكن لمجلس الأمن، في شراكة استراتيجية مع التنظيمات الإقليمية بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، أن يستفيد من النهج القائم على العلم والبيانات لبناء السلام من خلال التحديد المبكر لأنماط العنف ودوافعه، وبالتالي تحسين التنبؤ بالنزاعات وتعزيز نظم الإنذار المبكر. ويساعد ذلك النهج الفعال من حيث التكلفة على تحسين تخصيص موارد بناء السلام، ونوصي على وجه الخصوص بدعم نظم الإنذار المبكر الوطنية والإقليمية مثل النظام القاري للإنذار المبكر التابع للاتحاد الأفريقي المنشأ عام 2002 وشبكة الإنذار والاستجابة المبكرين التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

رابعا، من نافلة القول إن تحديد أولويات الجهود الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار هو أضمن طريقة لاستدامة السلام. إننا نشجع على زيادة الاستثمار في التدابير غير الحركية لمعالجة الأسباب الكامنة وراء عدم الاستقرار من خلال اعتماد نهج متعدد الأبعاد يمّكن عوامل التغيير الحاسمة، مثل النساء والشباب، في عمليات التنمية ومنع نشوب النزاعات والحكم على جميع المستويات. والالتزام بتنفيذ الخطتين المتعلقتين بالشباب والسلام والأمن والمرأة والسلام والأمن يشكل عاملا حاسما في تمكين إعلاء أصواتهم وتسخير مساهمتهم في تلك القضية النبيلة. ومن المهم بنفس القدر ألا نترك أحدا خلف الركب، وذلك باعتناق ثقافة سلام على الصعيدين الوطني والمحلي تعمل، في جملة أمور، على توسيع نطاق خلق الوعي وتعزيز المؤسسات التقليدية والجديدة التي يمكنها التقاط الإشارات المبكرة للنزاع ومعالجتها. وينبغي أن يشمل ذلك نظم القوانين والممارسات التي تضمن الحقوق والأمن البشري لجميع المواطنين.

وأخيرا، فإن خطة الأمين العام الجديدة للسلام تتيح لنا فرصة عظيمة لزيادة الاطمئنان وبناء الثقة نحو السلام. كما أن تعزيز الشفافية بشأن استخدام الأسلحة، فضلا عن الامتثال لقواعد الاشتباك وإعطاء الأولوية لاستخدام الأدوات الدبلوماسية للتصدي للتهديدات الناشئة، هما أيضا من العناصر المفيدة التي ينبغي النظر فيها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن اقتراح أفكار جديدة لتعزيز العلاقات مثل العلاقات بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، فضلا عن إدماج المنظورات الجنسانية في صنع القرار، هما من العناصر المفيدة التي يمكن أن تعزز بناء الثقة والاطمئنان في الخطة الجديدة للسلام. ولدينا اعتقاد راسخ بأن توفير الموارد الكافية لصندوق بناء السلام ينبغي أن يكون عنصرا رئيسيا في الخطة الجديدة للسلام، لأنه يُترجم إلى استثمار أكبر في الوقاية وبناء السلام. وبالإضافة إلى تشجيع توسيع قاعدة المانحين للصندوق، نعتقد أن إحدى الوسائل الناجعة لتزويده بمورد ثابت للتمويل هي من خلال الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة. ولذلك نرحب بتطلع الأمين العام إلى تخصيص اعتماد سنوي قدره 100 مليون دولار لصندوق بناء السلام من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023.

وفي الختام، تعتقد غانا أن بناء السلام واستدامة السلام ممكنان ويمكن تحقيقهما إذا اعتمدنا نهجا متعدد الأبعاد يتسم بضمان شمولية الجميع، فضلا عن النشر الاستراتيجي للأدوات الواردة في الميثاق، مدعومة بالبيانات والعلم، وبإظهار إرادة سياسية قوية في تنفيذها.

السيد كوستا فيليو (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر السفير نيبينزيا وفريقه على قيادتهم المقتدرة والكفؤة لمجلس الأمن في نيسان/أبريل. وأود أيضا أن أرحب بكم، سيدي الرئيس، وبالبعثة الدائمة لسويسرا في رئاسة هذا الشهر، وأن أتعهد بتقديم دعمنا الكامل لمساعدتكم. واسمحوا لي أيضا أن أرحب بالمفوض السامي تورك والسيدة تشيغوينيا والسيدة أولونيساكين في مناقشة اليوم المفتوحة وأن أشكرهم على إحاطاتهم الثاقبة.

إنني ممتن بشدة لوفدكم، سيدي الرئيس، على الاهتمام الذي أوليتموه لبناء السلام منذ بداية رئاستكم، بدءا بطلب مشورة لجنة بناء السلام بشأن هذه المناقشة المتعلقة بموضوع مهم مثل الثقة. إن مناقشتنا هذه اليوم تتيح فرصة أخرى لمزيد من التفكير في بناء السلام والتعاون بين المجلس واللجنة. وكما أكدت عدة مرات، فإن تبادل الآراء بين الهيئتين موضع ترحيب كبير ويمكن أن يحدث في الواقع على نحو أكثر تواترا. علاوة على ذلك، فإن ذلك التعاون ضروري – بل وأساسي – من أجل تحقيق السلام المستدام في مواجهة التحديات المعقدة التي تواجهنا. فيجب أن نرتقي بالثقة بين الهيئتين إلى مستوى أعلى، لأنه من العبث لنا أن ننصح العالم الخارجي بتعزيز الثقة بينما نبدو نحن

عاجزين عن تعزيز الثقة بين الهيئات داخل الأمم المتحدة نفسها. ومن الأمثلة ذات الصلة في هذا الصدد مسألة العمليات الانتقالية. فعلى الرغم من الصعوبات في تحديد اللحظة الدقيقة التي ينبغي فيها أن يتطور حفظ السلام إلى بناء السلام، يمكن للجنة بناء السلام، بل وينبغي لها، أن تتحمل المسؤولية الرئيسية في الإشراف على عملية الانتقال من النزاع إلى التنمية. ومن شأن ذلك أن يسمح للمجلس بتكريس اهتمامه وموارده لحالات التهديدات الفعلية أو الانتهاكات الحقيقية للسلم والأمن الدوليين، وأن يمّكن لجنة بناء السلام من الاضطلاع بالدور الذي كان متوخيا لها عند إنشائها. بيد أنه لا يمكن للتعاون أن يكون فعالا إلا إذا اعتبر المجلس اللجنة شريكا كاملا وأن يثق بها ويقدرها، وأن يعمل إلى جانبها بطريقة بناءة.

وينبغي لمساعي المجلس لتعزيز الثقة في عمليات بناء السلام أن تعتمد أيضا على التعاون الوثيق والمشاركة الأكبر من جانب المنظمات دون الإقليمية. إن شرعيتها ومعرفتها المباشرة وفهمها الثقافي للأسباب الجذرية للنزاعات والمسائل الخلافية تشكل مقومات هامة في تهيئة الظروف المؤاتية للحوار والسلام المستدام. والشراكات الأقوى مع المؤسسات المالية الدولية لها نفس القدر من الأهمية في السعي إلى حشد الموارد. فيجب على المجلس أن يدعم شمولية الجميع في عمليات بناء السلام. ونعتقد أن مشاركة جميع أصحاب المصلحة في تلك المساعي، ولا سيما القيادة المحلية والنساء، أمر أساسي لنجاحها. فالاستبعاد والتهميش يقوضان الثقة ويؤديان إلى الاستياء، الأمر الذي يمكن أن يعرض مبادرات السلام للخطر تماما.

ولا يمكننا أن ننجح في بناء الثقة دون مراعاة آراء ومصالح جميع الأطراف ذات الصلة. وينبغي أن يشكّل ذلك مبدأ توجيهيا لنهج المجلس إزاء حل النزاعات وتعزيز السلام، بما في ذلك في مداولاته التي يجب خلالها الاستماع إلى مختلف الجهات الفاعلة ووجهات النظر وفهمها. وعلاوة على ذلك، فإنه يرسي أساسا سليما لإجراء حوار حقيقي يولد التعاطف والثقة ومن ثم السلام في نهاية المطاف. وكانت المعلومات المباشرة التي تلقيناها من الرئيس فيليب نيوسي عن عملية السلام في موزامبيق، والتي استمعنا إليها في آذار/مارس (انظر S/PV.9299)، بليغة جدا في ذلك الصدد.

ويرى وفد بلدي أنه يتحتم علينا أن نغتنم هذه الفرصة للتفكير أيضا في مسألة الثقة داخل المجلس. فقد اتسعت هوة الانقسامات بين الدول الأعضاء اتساعا كبيرا، مما كان له أثر غير مباشر على جدول أعمال المجلس بأكمله. ويؤدي عجز المجلس عن معالجة مسائل السلام والأمن الملحة إلى تآكل الثقة بين أعضائه وتقويض مصداقيته. وفي ذلك الصدد، فإن الجهود المبذولة لتوسيع نطاق مهام المجلس لتشمل مجالات قيد النظر بالفعل في محافل أخرى لا يقربنا بأي شكل من الأشكال من تعزيز الثقة أو المصداقية. ونرى أن السبيل الأفضل لإعادة بناء هذه الثقة وجعل المجلس أكثر فعالية هو تحسين طابعه التمثيلي وشفافيته، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال الإصلاح الشامل. ويجب أن يشكّل ذلك عنصرا أساسيا في الخطة الجديدة للسلام. ونستطيع الحفاظ على الثقة أيضا عندما نتقيد جميعا بالقواعد المتفق عليها. ويظل ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الأساس القانوني الذي يستند إليه عملنا. ويقع على عاتقنا جميعا أن نجدد التزامنا بتلك المبادئ والقواعد التي تهدف إلى تعزيز نظام متعدد الأقطاب جدير بالثقة ومتوازن.

وأخيرا، أود أن أشكر المفوض السامي تورك على إبرازه أهمية احترام حقوق الإنسان في تعزيز الثقة. وأود أن أشدد على أن ذلك لا يجب أن يشمل الحقوق المدنية والسياسية فحسب، بل والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، داخل البلدان وفيما بينها على حد سواء، إذا أريد لهذه الثقة أن تكون مستدامة.

السيدة فرازير (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود بداية أن أهنئ سويسرا على توليها رئاسة مجلس الأمن وأتمنى لكم، سيدي، وللفريق السويسري فترة ولاية ناجحة ومثمرة. وأتوجه بالشكر أيضا إلى السفير نيبينزيا وفريقه على توجيه أعمالنا في الشهر الماضي. وأشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة الحسنة التوقيت بشأن تعزيز الثقة من أجل السلام المستدام. وأشكر مقدمي الإحاطات على مشاطرتنا خبراتهم ومعارفهم هنا اليوم.

إننا نجد أنفسنا في فترة تتسم بتزايد الاضطرابات؛ وقت يعيش فيه الملايين من الأشخاص في البلدان المتأثرة بالنزاعات في حالات يفتقر

فيها إلى العناصر الأساسية الضرورية للثقة، سواء داخل المجتمعات أو بين المواطنين وحكوماتهم والمجتمع الدولي. ويجب على مجلس الأمن أن يسعى بشكل أكبر إلى بناء الثقة وترسيخها في الأمم المتحدة، وفقا للمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. ويشكّل احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي ركيزتين أساسيتين لبناء الثقة بين المواطنين والمؤسسات التي تخدمهم. ومن الضروري تعزيز الأطر المعيارية من خلال بذل جهود التفاوض بحسن نية على مستوى مختلف هيئات الأمم المتحدة، بما فيها مجلس الأمن. وإذا أردنا استعادة الثقة في تعددية الأطراف، يجب أن تتجسد في الحياة اليومية للأفراد رؤية شاملة لحقوق الإنسان تتصدى لأوجه عدم المساواة وتعطي الأولوية للاستدامة وتوفر الأمن البشري. وتدعو مالطة إلى مزيد من التآزر والتعاون بين لجنة بناء السلام ومنظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا بغية تشجيع اتباع نهج شامل للمنظومة بأكملها إزاء بناء السلام. وتعزيز أوجه التآزر بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن وتوسيع نطاق التعاون بينهما سيجعلان عملنا أكثر فعالية.

ومن الأهمية بمكان أيضا كفالة شمول الجميع في عمليات بناء السلام من أجل تعزيز الثقة. وقد دعا مجلس الأمن إلى كفالة المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية والفعالة للمرأة في جميع مراحل ومستويات منع نشوب النزاعات وحلها خلال عمليات السلام وأثناء تنفيذ اتفاقات السلام. لا بد من تنفيذ ذلك والحفاظ عليه. ويتطلب بناء السلام الشامل للجميع تمويلا كافيا يدرك الاحتياجات المحددة للنساء والفتيات في حالات ما بعد انتهاء النزاع، بما في ذلك ما يتعلق بصحتهن وتعليمهن وسبل عيشهن وإمكانية حصولهن على الأراضي ومشاركتهن في صنع القرار. وانعدام الثقة نذير بنشوب النزاع. والمجتمعات المحلية في جميع أنحاء العالم تزداد انقساما بسبب الجهات الفاعلة التخريبية التي تسعى لتحقيق المكاسب من الانقسام والاستقطاب. ويجب أن نتصدى لخطاب الكراهية الذي غالبا ما يسبق اندلاع النزاع. وتؤكد مالطة أن الاستثمار في نظم الإنذار المبكر التي تساعد في تحديد العناصر التي تفتت الاستقرار وتقوض الثقة داخل المجتمعات المحلية الهشة أمر بالغ الأهمية. وذلك مجال آخر يمكن فيه للمجلس أن يعزز التعاون مع لجنة بناء السلام ويزيد من مراعاة الاعتبارات الجنسانية في عمليات حفظ السلام ويعمل بشكل أكثر جدوى مع منظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة المستقلة. وبالمثل، ونظرا لأن المخاطر الأمنية المرتبطة بالمناخ حقيقة واقعة للعديد من المجتمعات المحلية، لا سيما تلك التي تمر بحالات نزاع، يمكن لجهود التكيف والتخفيف أن توفر سبلا مناسبة لبناء السلام، مما يساعد على تعزيز الثقة داخل المجتمع.

وتقع على عاتقنا مسؤولية تمكين المجتمعات المحلية بالأدوات اللازمة لتحديد الخطاب الخطير. ويجب النهوض بالدراية الإعلامية والمعلوماتية والرقمية على مستوى العالم من أجل تمكين المواطنين من تمييز حقيقة المعلومات التي تُعرض عليهم، لا سيما في عصر الذكاء الاصطناعي سريع التطور. وتشكّل تكنولوجيات المعلومات والاتصالات أدوات حاسمة الأهمية لبناة السلام في جهودهم للتعبئة والدعوة ورصد الانتهاكات والإبلاغ عنها وجمع الأموال وتقديم الخدمات. ويمكن للاستثمار في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، لا سيما بين اللاجئين والمشردين داخليا في المناطق المتأثرة بالنزاع، أن يحسن الحماية ويزيد من تنوع الجهات الفاعلة في مجال بناء السلام. بيد أن باستطاعته أيضا أن يزيد من المخاطر التي يواجهها المدافعون عن حقوق الإنسان. وثمة حاجة إلى تشريعات ولوائح مراعية للمنظور الجنساني من أجل التصدي صراحة لخطاب الكراهية والمضايقات والإساءات عبر الإنترنت، لا سيما ما تتعرض له المدافعات عن حقوق الإنسان. ويظل العصر الحديث يولد تحديات متزايدة التعقيد يجب على المجلس أن يتصدى لها إذا أريد له أن يبقى ذي جدوى. ويحدد الأمين العام في خطتنا المشتركة (A/75/982) بناء الثقة والتصدي لانعدام الثقة كتحد حاسم الأهمية. وإذا أردنا أن نحقق سلاما حقيقيا ومستداما ودائما، يجب أن نسعى جاهدين للتصدي لذلك التحدي من خلال استجابة تتبع نهجا قائما على حقوق الإنسان وترتكز على الاتساق والمساواة وتنشيط تعددية الأطراف.

السيدة باربرا وودورد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أنضم إلى الآخرين في تهنئة سويسرا على توليها رئاسة مجلس الأمن

وأؤكد لكم، سيدي، دعمنا الكامل. وأود أيضا أن أشكر مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان تورك وسفيرة الشباب تشيغوينيا والأستاذة أولونيساكين على إحاطاتهم الزاخرة بالمعلومات.

يبدو من الملائم أن يبدأ بلد جان – جاك روسو رئاسته لمجلس الأمن بعقد اجتماع بشأن أهمية الثقة والعقد الاجتماعي. إن اعتقاد ذلك الفيلسوف السويسري بأن الناس لا يمكنهم التمتع بالحرية الحقيقية إلا في مجتمع يكفل حقوق مواطنيه ورفاههم ما زال يتردد صداه بعد أكثر من قرنين ونصف القرن. ويجد تبجيل روسو للحكومة بموجب القانون موطنا طبيعيا في هذه القاعة وفي ميثاق الأمم المتحدة. وتكتسي الثقة في المؤسسات الوطنية والدولية أهمية محورية لشرعيتها ولبناء نسيج المجتمع، كما سمعنا اليوم. بيد أن تلك الثقة في المؤسسات، الوطنية والدولية على حد سواء، قد خضعت لاختبارات عسيرة. واليوم، يواجه السلام والأمن والتنمية تحديات معقدة ومتداخلة. وبغية التغلب عليها، علينا أن نعيد بناء تلك الثقة.

وينبغي أن تتناغم مذكرة سويسرا المفاهيمية (S/2023/283، المرفق) معنا جميعا – فالإدماج مفتاح بناء مجتمعات مسالمة؛ وتوفر الأطر المعيارية العالمية حواجز حماية للنظام السلمي؛ والحقائق والحقيقة والشفافية ضرورية لتمكين الثقة. وهذه العناصر في صميم خطة السلام المستدام.

فكيف يمكننا الاستفادة من ذلك؟ إنني أكرر ثلاثة مواضيع ذكرت اليوم وأشدد عليها.

أولا، يمكن للمجلس ومنظومة الأمم المتحدة أن يفعلا المزيد لتوقع المخاطر وتعبئة المساعدة المتعددة الأطراف مبكرا. وسيحدث تسخير التكنولوجيات الجديدة ثورة في الطريقة التي نفهم بها ديناميات النزاع، مما يمكننا من استباق الأزمات وتخفيف المعاناة الإنسانية. وينبغي لنا أن ننمي الثقة والتعاون اللازمين لتحقيق ذلك.

ثانيا، ينبغي لنا أن نستخدم النطاق الكامل لأدوات بناء السلام من أجل استجابات أكثر تكاملا واتساقا. ويمكن لصندوق بناء السلام ولجنة بناء السلام أن يدعما استراتيجيات الوقاية التي تقودها البلدان على الصعيد الوطني وأن يمكنا البلدان من بناء الثقة والشراكات اللازمة لتعزيز مساراتها المتعلقة بالسلام والتنمية.

ثالثا، إن من الأمور الحاسمة لبناء الثقة واستدامة السلام التزامنا الجماعي بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ونحتاج إلى ترجمة التزاماتنا إلى أفعال وتعزيز إدماج المرأة الكامل والهادف في صنع القرار وفي عمليات السلام والتنمية.

والمملكة المتحدة ملتزمة بالعمل مع جميع البلدان للنهوض بأهداف السلام والأمن والتنمية المملوكة وطنيا. فلنعمل جميعا – هنا وفي ديارنا – لاستعادة الحقيقة والثقة اللازمتين لتحقيق تلك الأهداف.

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشارك الآخرين في تهنئة الوفد السويسري والحكومة السويسرية على توليهما الرئاسة في مناسبة تاريخية. ويتطلع وفد بلدي إلى التعاون الوثيق لضمان أن يكون هذا الشهر مثمرا للمجلس. كما أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على ترؤسكم هذه المناقشة الهامة. وأود أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطات على عروضهم المتعمقة والزاخرة بالمعلومات.

أعتقد أنه واضح من البيانات التي سبقتني أن هناك اتفاقا عاما بيننا جميعا على أن منع نشوب النزاعات والدبلوماسية الوقائية وجهود بناء السلام أمور حاسمة للاستجابة للتحديات الأمنية والإنمائية المشتركة في جميع أنحاء العالم إذا أردنا الحد من تكرار النزاع. ويمكننا نحن في مجلس الأمن أن نسهم في استدامة السلام – جزئيا، كما قال الكثيرون، من خلال تعاون أكثر طموحا وتنظيما مع لجنة بناء السلام.

وتعيد الولايات المتحدة تأكيد دعمها القوي لتوسيع دور لجنة بناء السلام في السياقات الإقليمية وبشأن المسائل الشاملة، بما في ذلك حقوق الإنسان ومخاطر السلام والأمن المتصلة بالمناخ. ويشمل ذلك الاستفادة من قدرة اللجنة على عقد الاجتماعات، لا سيما في دورها الاستشاري لمجلس الأمن، بغية جعل أنشطة بناء السلام متكاملة ومنسقة ومستجيبة للتفاعلات الحالية.

وكما شدد آخرون قبلي أيضا، يجب إشراك النساء والشباب والجهات الفاعلة المحلية والفئات المهمشة والمجتمع المدني الأوسع إشراكا نشطا وتمكينها تمكينا كافيا لإحداث تأثير ذي مغزى على عمليات صنع القرار الرامية إلى تحقيق السلام. لقد قلنا هذا مرات عديدة في المجلس، ولكنه يستحق التكرار. تكون جهود بناء السلام أكثر فعالية ومن المرجح أكثر أن تحقق نتائج دائمة وشاملة للمجتمع بأسره عندما تُشْمَل المرأة. وهذا يعني مشاركة المرأة مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة وذات مغزى وآمنة في صنع القرار ومنع نشوب النزاعات وبناء السلام واستدامة عمليات السلام.

كما يميل صوت الشباب في حالات النزاع إلى أن يكون غير مسموع، على الرغم من أنهم غالبا ما يتأثرون بشدة بالعنف ولهم الحق في التعبير عن وجهات نظرهم بشأن إحلال السلام والأمن في مجتمعاتهم. وتعمل مشاركة الشباب على إثراء المحادثات حول السلام، بصفة خاصة لأن لديهم مصلحة راسخة في السلام طويل الأجل.

ولذلك السبب سررت جدا بأن أسمع من السيدة شيغوينيا هذا الصباح. فرسالتها بشأن إعادة بناء ثقة الشباب في جميع أنحاء العالم والمؤسسات، وبصفة خاصة في الأمم المتحدة وفي عمل المجلس، توضح أن هذه مهمة هامة لنا جميعا.

إن هذه اللحظة مهيأة بشكل خاص للتفكير الكبير وبعض التفكير خارج الصندوق، وللخطة الجديدة للسلام الفرصة للاستجابة. وينبغي أن يقدم البرنامج الجديد للسلام مجموعة من المقترحات للتصدي لهذه التحديات. ونأمل أن يتم تبني بعضها، مثل التركيز على الشباب والجنسانية والتكيف مع تغير المناخ والقدرة على الصمود إزاءه ومنع نشوب النزاعات والتقاطعات بين جميع هذه المسائل، بسرعة وعلى نطاق واسع.

ومن جانبنا، تتضمن استراتيجية الولايات المتحدة لمنع نشوب النزاعات وتعزيز الاستقرار نهجا جديدا يشمل الحكومة بأسرها، مع الدول الشريكة، لمنع العنف وتعزيز الاستقرار في المناطق المعرضة لاندلاع النزاعات. وتهدف استراتيجيتنا إلى معالجة دوافع عدم الاستقرار والنزاع، مع رؤية طويلة الأجل، من خلال الشراكات، على جميع المستويات، والتعلم التكيفي لإفادة عملية صنع القرار مع تغير الديناميات. وتمثل الخطط العشرية القطرية والإقليمية، في إطار استراتيجية الولايات المتحدة، التزاما هادفا طويل الأجل من جانب الولايات المتحدة بالقيام باستثمارات استراتيجية في مجال المنع تكون حاسمة الأهمية للسلام الدائم. وكما قال الرئيس بايدن، فإن المنع عمل شاق، لا يقاس بالأيام والأسابيع، بل بالسنوات والأجيال. وأشكركم مرة أخرى، السيد الرئيس، على جمعنا بشأن هذا الموضوع.

السيد بيريس لوس (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أغتنم هذه الفرصة لأرحب بسويسرا وأرجو لها كل النجاح في تولي رئاسة مجلس الأمن، وأشكرها على عقد هذه المناقشة بشأن الثقة الطويلة الأجل في استدامة السلام. وأشكر مقدمي الإحاطات على عروضهم الشاملة ولجنة بناء السلام على مشورتها الخطية.

لا يمكن أن تكون الثقة مستدامة ما لم يثبت أن تنفيذ الحلول فعال. وعلاوة على ذلك، ولكي تكون الحلول فعالة، فإن الملكية الوطنية أساسية لتحديد الأسباب الجذرية للنزاع. ولا غنى عن بناء الثقة بين أصحاب المصلحة المتعددين إذا أردنا منع نشوب وتصعيد النزاعات واستمرارها وتكرارها.

فالنسيج الاجتماعي الذي أضعفته أوجه القصور وانعدام الثقة أكثر عرضة للعنف. والحوار أمر لا غنى عنه. ويجب أن يقترن، بمجرد بدئه، بجهود متضافرة لتعزيز سيادة القانون والمساءلة والقضاء على الفقر وأوجه عدم المساواة والحد منها والحث على المجتمعات الشاملة للجميع، في إطار احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وفي سياقات ما بعد انتهاء النزاع، يستند السلام المستدام إلى عملية المصالحة، من خلال العدالة الانتقالية وجبر الضرر للضحايا، فضلا عن تسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم. وتمهد هذه الإجراءات الطريق لترسيخ ثقافة السلام والثقة واستمرارها.

وبالقرارين التوأمين لعام 2020 (قرار الجمعية العامة 201/75 والقرار 2558 (2020))، أقرت الجمعية العامة ومجلس الأمن بأن

التقدم نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 يتطلب الدمج بين بناء السلام والحفاظ على السلام. وبناء على ذلك، تقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية تزويد بعثات السلام بالأدوات اللازمة لمواصلة تعزيز الإجراءات الطويلة الأجل بغية عدم ترك أحد خلف الركب.

ومن الضروري مواصلة تعميق أوجه التآزر حول بعثات السلام في أبكر مرحلة ممكنة من التخطيط والتنسيق المتكاملين لعمليات الانتقال مع جميع الجهات الفاعلة في الميدان. وفي هذا الصدد، يرحب وفدي بالتقدم المحرز في استخدام نظم المعلومات والبيانات الدقيقة والوصول إليها، الأمر الذي يمكن من تقييم المخاطر ومنع نشوب النزاعات أو تكرارها. والمعلومات مهمة عندما يتعلق الأمر بمنع الأزمات الإنسانية، لا سيما تلك المتعلقة بالنزوح الناجم عن النزاعات أو الكوارث الطبيعية. ونسلط الضوء على العمل الذي تقوم به مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التي تحتفظ منذ عام 1951 بإحصاءات عن النزوح القسري. وتسمح هذه البيانات الأساسية بتركيز الجهود على منطقة معينة، مما يسهل اتخاذ القرارات وتدابير الاستجابة لتقديم المساعدة الإنسانية في الوقت المناسب.

إن المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة في جميع المجالات، فضلا عن الدور القيادي للمرأة في جهود بناء السلام، هي تدابير أساسية لكفالة مجتمعات سلمية. ويجب على مجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة تنفيذ القرار 1325 (2000)، ولا سيما بإشراك المرأة في آليات وعمليات التفاوض على اتفاقات السلام وتنفيذها.

فهل توجد طريقة أفضل لضمان أدوات دائمة للمستقبل من تعزيز الثقة بين الأجيال؟ ولدى الشباب أدوات خلاقة وقابلة للتكيف يمكن أن تستمر فعاليتها، القائمة على الثقة والتضامن، لعقود. ولهذا السبب يجب أن نيسر مشاركة الشباب في منع نشوب النزاعات وحلها وعلى جميع مستويات صنع القرار، تمشيا مع القرار 2419 (2018).

والثقة بين الدول عنصر حاسم في بناء السلام. فالثقة نتيجة لمجموعة من الظروف التي يجب تهيئتها داخل الدول الأعضاء، من قبل مجتمعاتها وقادتها. ولطالما كان البحث عن أسس السلام الدائم شاغلا طال أمده.

وفي هذا السياق، أود أن أذكر بالإسهام الذي قدمه الفيلسوف الألماني إيمانويل كانط في مقالته لعام 1795 بعنوان "السلام الدائم". وقد تبدو هذه الإشارة طوباوية، لكن العديد من تأملاته موضوعية جدا. ففي هذا العمل، يلاحظ كانط أن هناك العديد من الشروط التي من شأنها أن تمكن من الحفاظ السلام بين الأمم، أحدها هو أن الشكل المثالي للحكم هو النظام الجمهوري، أي ما يعرف اليوم بالديمقراطية الدستورية. والسبب في ذلك هو أن الدول التي تحافظ على حكومات ديمقراطية هي عموما أقل عرضة للجوء إلى العنف في علاقاتها الدولية من تلك التي لا تفعل ذلك. وهي ملاحظة كان لها تأثير كبير على المناقشة في العلاقات الدولية بشأن السلام والأمن. والكيفية التي تعامل الحكومة بها مواطنيها مؤشر جيد على كيفية تعاملها مع الدول الأخرى. وتنعكس الثقة التي تنجح الحكومات في توليدها بين مواطنيها في الثقة التي تتمكن من توليدها على الساحة الدولية. وفي الواقع، يجب ألا يغفل المجلس العلاقة القوية بين نظم الحكم في الدول الأعضاء والسلام والأمن الدوليين، وبعبارة أخرى، العلاقة القائمة بين الديمقراطية والقانون الدولي.

وليس من قبيل المصادفة أن الفيلسوف كانط كتب مقالته الشهيرة عن السلام الدائم التي أشرنا إليها اليوم، في وقت يشهد اضطرابا شديدا، عندما كانت الدول العظمى تسحق الدول الضعيفة وتجبرها على الخضوع والاسترقاق. وليس من قبيل المصادفة أن وفدي طرح هذه الأفكار اليوم، في وقت نناقش فيه على وجه التحديد السلام والأمن والثقة. ويجب أن تأخذ الخطة الجديدة للسلام في الحسبان الدروس المستفادة وأهمية أخذ هذه العلاقة في الاعتبار كأساس لبناء السلام.

وللصناديق، بما فيها صندوق بناء السلام، دور حفاز تؤديه. فهي تزيد الاستثمار، ولا سيما المساعدة الإنمائية الرسمية. ولذلك، فإن توفير قدر أكبر من القدرة على التنبؤ بتمويل بناء السلام يشكل محورا هاما لضمان عدم توقف التدفقات المالية.

وأخيرا، يجب على مجلس الأمن أن يكثف جهوده لإعادة بناء وتعزيز الثقة بين أعضائه، وأن يكون قدوة يحتذى بها، وبذلك يكفل حماية وصون أثمن الأصول، أي السلام.

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): في البداية، أهنئ سويسرا على توليها رئاسة مجلس الأمن هذا الشهر. وأشكر الاتحاد الروسي على عمله في رئاسة المجلس في الشهر الماضي. وترحب الصين بجلسة اليوم التي ترأسها وزير الخارجية إغنازيو كاسيس. وأود أن أشكر المفوض السامي فولكر تورك على إحاطته التي قدمها للتو. كما استمعت باهتمام إلى الإحاطتين اللتين قدمتاها مقدمتا الإحاطاتين الأخريين.

وأشكر سويسرا على مبادرتها بتركيز المناقشة على موضوع بناء الثقة البالغ الأهمية. وفي بيان وزير الخارجية الذي أدلى به للتو، نرى تفكيره العميق بشأن هذه المسألة. إن الثقة مثل الهواء، الذي يسهل اعتبار وجوده أمرا مفروغا منه ولكن غيابه يهدد الحياة، سواء كان ذلك بين الناس أو بين البلدان.

ولن يكون السلام والتعاون ممكنين أبدا بدون توفر الثقة المتبادلة الأساسية. وبدون الثقة والقواعد والنظام المبني عليها، ستخضع البشرية مرة أخرى لقانون الغاب. يعاني العالم الآن من أزمة ثقة خطيرة. وتكمن وراء مختلف المسائل المعقدة سلسلة من أوجه القصور المتقاطعة والمتدهورة في مجالات التنمية والسلام والأمن والحوكمة، فضلا عن انعدام طويل الأمد في الثقة.

لا شيء يقوض الثقة السياسية بين البلدان بسهولة أكثر من تغيير المواقف أو نكث الوعود في العلاقات الدولية، والتلاعب بالاتفاقات التي وقعتها وعدم احترامها، والتراجع بشكل مؤسف وتفريغ الالتزامات السياسية التي قطعتها من مضمونها. ولا شيء يضر بالثقة المتبادلة في مجال الأمن بسهولة أكثر من تشكيل تكتلات عسكرية حصرية، وإثارة التوترات الإقليمية، والسعي إلى الأمن المطلق للذات على حساب أمن البلدان الأخرى. ولا شيء يهزم الثقة الاقتصادية المتبادلة بسهولة أكثر من الانخراط في الفصل، وبناء جدران عالية حول ساحات صغيرة، وتشويه قواعد السوق للسعي إلى الاحتكار التكنولوجي، وقمع التنمية والتقدم في البلدان الأخرى. وأسهل الأسباب التي تؤدي إلى فقدان الثقة في النظام الدولي هي تجاهل سلطة ميثاق الأمم المتحدة، وتطبيق المعايير المزدوجة، والتطبيق الانتقائي للقانون الدولي.

وإن ما يجسد تلك السلوكيات العقليات التي تؤمن بأهمية الذات والعقليات المتجبرة للذين يسعون إلى الهيمنة، بينما يعانون من متلازمة عدم القدرة على التنافس ولا يتحملون أن يتفوق أحد عليهم، وغطرسة الذين يتعاملون مع البلدان الأخرى "من موقع قوة" والسعي إلى المصالح الذاتية الضيقة. وتتعارض هذه السلوكيات والعقلية مع الجهود الرامية إلى تعميق الثقة المتبادلة، وبناء السلام الدائم، والنهوض بالتنمية والتقدم على الصعيد العالمي.

ترتبط الثقة بالسلام ارتباطا وثيقا لا انفكاك منه. وهذا ينطبق على العلاقات بين البلدان والعلاقات داخل كل بلد. وبالنسبة للبلدان الخارجة من صراعات التي تتسم ثقتها الداخلية بالهشاشة، فإن التدخل الخارجي غير المناسب لن يؤدي إلا إلى زيادة الطين بلة.

تستخدم بعض القوى الخارجية ذريعة حقوق الإنسان وغيرها من القضايا للتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى، وفرض نظمها وأيديولوجياتها على الآخرين، وتأليب الفصائل ضد بعضها البعض داخل البلدان المعنية، وتدبير تصعيد التوترات المحلية، وخلق الانقسام الاجتماعي والصراعات، مما يؤدي إلى فقدان مكاسب بناء السلام. والدروس المستفادة كثيرة بالنسبة للمجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، في ذلك الصدد، وينبغي للجميع تعلم الدروس منها.

يجدر بنا الاعتراف بأن البلدان في العالم الذي نعيش فيه اليوم أصبحت أكثر ترابطا وتكافلا من أي وقت مضى، ومن ثم فهي بحاجة إلى التكاتف على الصعيد العالمي للتصدي للتحديات التي نواجهها. وينبغي أن نرسخ إيماننا بمفهوم مجتمع واحد يتقاسم مستقبل البشرية، وأن نمارس تعددية الأطراف الحقيقية، وأن نعمق الثقة المتبادلة، وأن نعزز ونبني شراكات عالمية. وينبغي للبلدان الكبرى أن تأخذ زمام المبادرة في الدفاع عن النزاهة والتعاون وسيادة القانون؛ ودعم الثقة المتبادلة والتعايش السلمي والتعاون المربح للجانبين؛ ومواصلة المشاورات الواسعة النطاق وانتهاج مبدأ القيادة بالقدوة الحسنة لبناء أساس متين من الثقة للمجتمع الدولي لتهيئة الظروف لسلام دائم.

لا بد لنا من أن نسلِّم بأن بناء ثقة راسخة ذات قاعدة عريضة أمر أساسي لإحلال السلم والأمن الدائمين في البلدان الخارجة من

صراعات. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم مسارات ونظم التنمية التي تختارها شعوب جميع البلدان بصورة مستقلة، وأن يسعى إلى تسوية الخلافات والنزاعات بالوسائل السياسية، وأن يدعو إلى التعاون والحوار، وأن يمتنع عن فرض الحلول أو تطبيق التدابير القسرية الانفرادية بصورة عشوائية، وأن يساعد على توطيد الثقة المتبادلة في البلدان المعنية بدلا من اختراع الفوضى.

يجدر بالأمم المتحدة أن تستفيد على نحو أفضل من وساطتها ومساعيها الحميدة وآلية بناء السلام لديها. وينبغي أن تركِّز جهود بناء السلام على مساعدة البلدان المعنية في بناء نظام من الثقة الاجتماعية.

ينبغي أن نعترف بأن التنمية المستدامة أساس السلام الدائم، وضمانة أكيدة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وينبغي للجميع البلدان أن تتبع نهجا للتنمية محوره الإنسان ويعود بالنفع على الجميع. وينبغي للمجتمع الدولي والأمم المتحدة أن يشحذا تركيزهما على التنمية وأن يزيدا الاستثمار فيها وأن يساعدا البلدان النامية على التغلب على الصعوبات الاقتصادية الراهنة، ولا سيما اختناقات التمويل. والمؤسسات المالية الدولية، جراء عجزها الأخلاقي الخطير، تواجه خطر فقدان الثقة العالمية تدريجيا.

وينبغي أن نتصرف فورا بناء على نداء الأمين العام غوتيريش من خلال تعزيز بناء نظام مالي متعدد الأطراف أكثر انفتاحا وعدلا وشمولا يمكن له أن يفيد شعوب البلدان النامية على نحو أفضل.

وعلينا أن نعترف أيضا بأن التطور السريع لتكنولوجيا المعلومات والتطبيق الواسع النطاق لوسائط الإعلام الجديدة والمنابر الاجتماعية قد تسببا أيضا بآثار سلبية على الثقة بين الشعوب وفيما بين البلدان. إذ أن إحدى الدول تسخر تفوقها التكنولوجي الخاص لبناء شبكات قرصنة واسعة النطاق تشبه المصفوفة وإجراء مراقبة وسرقة الأسرار من دول أخرى، بما في ذلك حلفاؤها ورؤساء المنظمات الدولية. وتلك الأعمال تقوض بشكل خطير الثقة الدولية المتبادلة وتسمم المناخ الدولي.

إن التقنيات الناشئة لها إيجابيات وسلبيات. وبيت القصيد هنا الاستفادة إلى الحد الأقصى من أثارها الإيجابية مع التقليل من أثارها السلبية. نؤكد أنه يجب على شركات التكنولوجيا والمنصات عبر الإنترنت دعم مفهوم العلم والتكنولوجيا من أجل عمل الخير، وتعزيز الانضباط الذاتي، ونشر المشاعر الإيجابية واتخاذ تدابير فعَّالة لمكافحة المعلومات المضللة. وينبغي للحكومات أن تنظمها وتشرف عليها، وفقا للقانون، للدفاع عن المصالح العامة. وينبغي للأمم المتحدة أن تؤدي دورا تنسيقيا ببناء منهاج عمل لأصحاب المصلحة المتعددين والتيسير لعملية حكومية دولية لوضع وتحسين القواعد والمعايير المقبولة عالميا.

إن الشعب الصيني يفي دائما بوعوده، وإن الدبلوماسية الصينية تحترم دائما التزاماتها وتعزز الصداقة. وتحت راية الأمم المتحدة، نحن على استعداد لتعميق الثقة المتبادلة مع البلدان الأخرى، ومواصلة التعاون الودي، وتعزيز بناء مجتمع يتقاسم مستقبلا مشتركا للبشرية، والنهوض بالتنمية المشتركة، وحماية الأمن المشترك من أجل مستقبل مشترك.

السيد بيانغ (غابون) (*تكلم بالفرنسية*): أهنئ سويسرا على رئاستها التاريخية لمجلس الأمن وعلى مبادرتها إلى الدعوة إلى عقد هذه المناقشة الهامة بشأن تعزيز الثقة لضمان السلام المستدام. وأشكر مقدمي الإحاطات الذين استهلوا المناقشة، وهم المفوض السامي فولكر تورك، والسيدة سينثيا تشينغوينيا، والسيدة فونمي أولونيساكين، على إحاطاتهم الإعلامية المفيدة.

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، لم يؤد سوى عدد قليل جدا من الهياكل التي بنتها البشرية إلى نفس القدر من الأمل الذي حققته الأمم المتحدة. وعلى الرغم من العيوب المتأصلة في أي مسعى إنساني، من الصعب تصور حالة العالم بدون الأمم المتحدة. والطموح، الوارد في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة، لمنع الحرب وتعزيز السلام الدائم هدف جدير بالإعجاب ويلهم الثقة التي يجب تعزيزها باستمرار. ومن الواضح أن بإمكاننا بالفعل أن نتحلى بالثقة لتحرير أنفسنا من دوامة الأزمات – أزمات التضامن، والأزمات الأمنية، والأزمات الإنسانية، والأزمات الصحية، وأزمات الهوية – التي تحد من التطلعات وتعوق آفاق السلام فيما بين الدول وداخلها.

إن المناقشة التي دعوتمونا إليها اليوم، يا سيادة الرئيس، لها ميزة التشجيع على تجديد ملكية أهداف ميثاق الأمم المتحدة وتعزيز الوفاق بين منظمتنا وتطلعات شعوب العالم.

لكي نحقق السلام المستدام، يجب أن نعيد تشكيل العقد الاجتماعي بين الدول بغض النظر عن حجمها أو مكانتها، وجعل شعوب العالم، بكل تنوعها، في محوره، وأن يكون مفهوما بوضوح بأن جميع الشعوب مهمة وحياة كل إنسان مهمة. إن القوة الوحشية أو القوة بدون أخلاق يجب ألا تكون العامل الحاسم في تعايش المجتمع الدولي ولا يمكن أن تكون كذلك. وقبل كل شيء، يجب أن نعيد صياغة هويتنا كشعوب العالم، كأمم متحدة حقا، وليس أقطاب نفوذ متنافسة. وإذا لم نفعل ذلك، فإننا نخاطر بمواصلة حفر الخنادق حتما لساحات القتال التي سيستمر سقوط جثث شبابنا الهامدة فيها، تحت رحمة الطيور الجارحة.

وتتطلب الثقة الحاسمة التي نحتاجها لتحقيق السلام الدائم تحولا هيكليا حقيقيا في هيكل السلام والأمن في منظمتنا وتكييف آلياتنا للسلام والأمن مع سياق عالمي يتسم بالأزمات والنزاعات المتغيرة باستمرار. ولئن كان من الواضح أن جهود الأمم المتحدة جهود استثنائية، فإننا مضطرون إلى أن ندرك أن التهديدات المتواصلةالتي يتعرض لها بصورة متزايدة السلام والأمن الدوليان كثيرا ما تتخذ أشكالا جديدة، تغذي في بعض الأحيان مشاعر خيبة أملنا في إرادتنا الجماعية ومؤسساتنا وآلياتنا الدولية.

وستواصل غابون التأكيد على أن الوقاية أداة حاسمة ينبغي أن تكون محورية في أعمالنا إن أردنا إحلال السلام الوطيد والدائم. وحتى الآن، ما زالت جهودنا الوقائية بطيئة وغير متوائمة وتعاني من نقص التمويل. والواقع أن عدم كفاية الموارد المخصصة لجهود منظمتنا في مجال الوقاية وبناء السلام قد أسهم إسهاما كبيرا إما في تجدد الأزمات في الفترات الانتقالية أو في ظهور نزاعات جديدة. وفي ذلك الصدد، من الواضح أن أهم أسلحة السلام هي، أولا، دعم آليات الأمم المتحدة للوقاية وبناء السلام بتمويل كاف ويمكن التنبؤ به، وثانيا، تعزيز التآزر بين ركائز الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والسلام والأمن، وثالثا، معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، بما في ذلك عدم المساواة والفقر وبطالة الشباب.

إن النزاعات تدمر الثقة. فهي تقوض التنمية المستدامة، وعلى العكس من ذلك، فإن انعدام التنمية يمكن أن يؤدي، بل وكثيرا ما يؤدي، إلى أزمات اجتماعية خطيرة يمكن أن تثير اضطرابات في بلد أو منطقة بأكملها. إن الدعم المالي والمادي والتكنولوجي لتنفيذ برامج التنمية المستدامة ضرورة حقيقية لاستدامة السلام، لا سيما في البلدان النامية بشكل عام والبلدان الأفريقية بشكل خاص. ويجب النظر إلى التمويل الكافي لخطة أفريقيا لعام 2063 وخطة تنفيذها في السنوات العشر الأولى، وكذلك خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، على أنها ضرورة لبناء السلام والحفاظ على السلام. إن مراعاة التحديات الجديدة في عملية إعادة هيكلة هيكل الأمم المتحدة للسلام بشكل فعال ينبغي أن يعززها ويتيح اتباع نهج أكثر شمولا. وآثار تغير المناخ والتدهور البيئي، مقترنة بالنمو السكاني، تقلل بشكل كبير من إمكانية حصول الأغلبية على الموارد الموجودة، وتشكل مصدرا خاصا لعدم الاستقرار في عدد من المناطق.

وفي إطار منظومة الأمم المتحدة، يجب أن يكون هيكل بناء السلام والحفاظ عليه أكثر شمولا. وغني عن القول إن من الحقائق المسلم بها أن الإقصاء والتهميش عدوان خطيران للثقة. ويجب أن تجد أفريقيا مكانها اللائق كطرف فاعل تماما على الساحة الدولية وليس مجرد مسألة جيوسياسية للقوى الموجودة. ويجب أن يكون نهجنا إزاء السلام متكاملا ومتسقا من أجل النهوض بخطة الحفاظ على السلام والتصدي لدوافع النزاع وانعدام الأمن اليوم. وهذا يعني تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، التي تتميز بكونها الأكثر اهتماما والأقدر على اتخاذ الإجراءات. وقبل كل شيء، فهي أكثر دراية بالبيئة وبالتعقيد السريع التغير للمسائل على أرض الواقع. والإجراءات المتناسقة وتنفيذ الاستراتيجيات المشتركة في حالات الأزمات أمران أساسيان إذا أُريد للعمل أن يكون فعالا وأن يؤدي إلى النتائج المرجوة.

وقد تم الاعتراف على النحو الواجب بالصلات الواضحة بين السلام والأمن والتنمية. والواقع أن العديد من البلدان التي تواجه

النزاعات المسلحة تواجه أيضا عقبات في طريق تنميتها المستدامة، نظرا لأن قدراتها المؤسسية وفي مجال الحوكمة تصبح بسهولة مثقلة بالأعباء. وعلى العكس من ذلك، تواجه البلدان التي تكافح التخلف المستمر في النمو تحديات في توفير الأمن وتظل عرضة للتمزق في نسيجها الاجتماعي، في حين أن القوى السلبية مثل الإرهاب والتطرف العنيف والعنف الطائفي والجريمة المنظمة تزدهر بسهولة في تلك البيئة. إن ظهور عوامل خطر جديدة، مثل الجوائح والتهديد المتزايد باستمرار الذي يمثله تغير المناخ، يضيف مزيدا من التعقيد إلى تلك البيئة الأمنية الصعبة. ولا يمكن التصدي بفعالية لتلك التحديات المتداخلة والمتشابكة إلا باستراتيجيات شاملة ومتسقة.

ويتحمل مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن، ولكن لكي يضطلع بولايته على نحو أكثر فعالية، يجب أن يعمل عن كثب مع الأجهزة والوكالات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة من أجل معالجة الأسباب الجذرية للنزاع بطريقة شاملة ومنهجية. وبالنظر إلى الترابط المتزايد بين مختلف المكونات المجزأة في المجتمع الدولي، والروابط المتغيرة التي تربط بين السياقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والصحية والبيئية، فمن غير المعقول أن نتوقع إمكانية التصدي لتحديات السلام والأمن والتنمية بطريقة مستدامة بمعزل عن بعضها البعض. وإذا أردنا أن نعالج ذلك، يجب أن نجدد ثقتنا بالأمم المتحدة حتى تظل في صميم عملية صون المبادئ الأساسية للقانون الدولي مع تعزيز السلام والأمن والتنمية للجميع. ومن جانبه، يجب على المجلس أن يجد إجابات على الآثار الأمنية المترتبة على عوامل اليوم التي تدفع إلى النزاع وانعدام الأمن. ويجب أن يقودنا ذلك إلى زيادة إشراك النظام المتعدد الأطراف برمته في التصدي لتحدياتنا المتعددة الأوجه. وفي تلك المهمة الحاسمة، يجب أن نكون قادرين على إعادة النظر في أدوات نظامنا للأمن الجماعي والنظر في آفاق التعاون بشكل أوثق مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لضمان أن تظل أهداف التنمية المستدامة في متناول الدول الهشة التي تواجه أزمات دورية.

وعلى أي حال، سأختتم بهذه النقطة. يجب أن يكون مجلس الأمن قادرا على تعزيز نهجه المتكامل على طول مسار السلام والأمن والشؤون الإنسانية والتنمية برمته من أجل تعزيز الحلول التي تتمحور حول الإنسان.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نرحب بكم في جلسة اليوم، سيدي الرئيس، ونهنئ سويسرا على قيادتها لمجلس الأمن. إن تولي بلد ما لرئاسة المجلس للمرة الأولى في الواقع حدث تاريخي، ونتمنى لسويسرا كل النجاح. ونشكر السيد فولكر تورك، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، والسيدة تشيغوينيا والسيدة أولونيساكين على إحاطاتهم.

في ظل الانقسام العميق الجذور في مواقف الدول الأعضاء، الأمر الذي يقتضي بذل جهود مشتركة للتغلب على الأزمة وإنشاء هيكل أمني دولي متجدد وأكثر استدامة، فإن ضعف الثقة والافتقار إلى برنامج عمل موحد يكتسيان أهمية خاصة. وإذ أتحدث عن الثقة فلا مناص من أن أذكر الإجراءات الغادرة التي اتخذها شركاؤنا الغربيون السابقون الذين تمكنوا على مدى الـ 15 إلى الـ 20 عاما الماضية من تدمير بذرة التفاهم والتعاون المتبادلين التي بدأت تنمو بعد نهاية الحرب الباردة. أشير هنا إلى الحنث بالوعود فيما يتعلق بعدم توسع منظمة حلف شمال الأطلسي شرقا وتأييد ما يسمى بالثورات الملونة، ومحاولة فرض ما يسمى بنظام قائم على القواعد بدلا من القانون الدولي واحترام ميثاق الأمم المتحدة. ونتيجة لجهودهم نجد أنفسنا اليوم في عالم أصبحت لا تعني فيه الحقيقة شيئا وتفرض فيه المواقف الكارهة للبشر والزائفة تماما من خلال وسائط الإعلام الجماعية التي يسيطر عليها الغرب وتعمل على التضليل وتشويه الحقائق.

أشير قبل كل شيء إلى الحالة في أوكرانيا البلد الذي تحول دوره نتيجة لجهود الولايات المتحدة وحلفائها إلى ورقة مساومة في المواجهة الجيوسياسية بين روسيا والغرب. لذلك الغرض نصبوا على مدى السنوات الثماني الماضية على حدود بلدنا دكتاتورية نازية جديدة كارهة لروسيا أعلنت الحرب على كل ما هو روسي وكل ما كان يربطنا يوما معا بشكل موضوعي. وقد وصل الأمر الآن إلى أن تشن منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) حربا بالوكالة على روسيا مما يزيد من

شبح أكثر العواقب تدميرا للبشرية جمعاء. فكيف يمكننا التحدث عن الثقة في مثل هذه الظروف؟ ومن الواضح أيضا أن لإجراءات الغرب تأثيرا مباشرا على إمكانية التعاون بين الجهات الفاعلة العالمية الرئيسية في سياق حل الأزمات الإقليمية. وبالنسبة للدول الغربية التي ترى أن منافسة مع روسيا والصين هي لعبة محصلتها صفرية ونعرب عن اختلافنا في الرأي تماما مع هذا النهج.

مما لا شك فيه أن وضع الشؤون الدولية هذا يؤثر سلبا على أعمال مجلس الأمن والمحافل الدولية الأخرى. وبالتالي نرى خلافات عميقة الجذور حول عدد كبير من المسائل التي نوقشت في الجمعية العامة. إن كل ذلك يختبر بشكل خطير صمود منظومة الأمم المتحدة ويؤثر على قدرتها على الاضطلاع بفعالية بولايتها الأساسية المتمثلة في منع نشوب النزاعات وحفظ السلام. إن من العلامات الواضحة على تلك الحالة الأزمة التي تواجهها في تنفيذ الاتفاقات القائمة وقرارات أجهزتها الرئيسية. فعندما لا تخدم تلك الصكوك مصالح الدول الغربية يتم تجاهل عدم امتثالها لها بل وتوصف علنا بأنها غير ذات صلة أو تُرفض مباشرة. كما تؤثر أزمة الثقة بشكل مباشر على جهود الوساطة. ويتجلى ذلك الاتجاه بشكل أكثر وضوحا في حالة اتفاقات مينسك بشأن أوكرانيا ودور ألمانيا وفرنسا في إبرامها. لم تفشل باريس وبرلين في إقناع كييف بتنفيذ اتفاقيات مينسك فحسب، بل اعترفتا لاحقا أيضا بأن الغرض من توقيعها كان منح النظام الأوكراني الوقت الكافي للاستعداد للحرب.

وللأسف لا تقتصر تلك الاتجاهات على الدول بمفردها فحسب بل تنعكس أيضا أعمال الأمم المتحدة برمتها. لقد شهدنا مؤخرا تآكلا في الثقة في الأمم المتحدة – على الرغم من أنها منظمة يفترض أن تمثل مصالح جميع الدول الأعضاء وأن تكون نموذجا للحياد والنزاهة، وأن موظفيها ملزمون بالعمل في امتثال صارم للمادة 100 من الميثاق. ولا يقتصر ذلك التآكل على المسار السياسي أو على مسار حقوق الإنسان فحسب، بل نشهده في الميدان أيضا في البلدان التي تنتشر فيها بعثات الأمم المتحدة في ذات المستوى الذي تنفذ فيه القرارات السياسية المتفق عليها. إن تزايد المعلومات المضللة والمغلوطة المتعلقة بالأمم المتحدة مشكلة تستحق أن نوليها اهتماما خاصا. وقد نوقشت مؤخرا باستمرار في مختلف محافل منظمتنا. ونرى أن تلك المشكلة تتطلب نهجا شاملا، لأن التعليقات السلبية عن الأمم المتحدة ليست مجرد محاولات لتشويه سمعتها دائما، إذ تعبر بعض تلك الانتقادات عن إحباطات الدول المضيفة وشعوبها وينبغي عدم تجاهلها. وعلى العكس من ذلك، ينبغي لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام أن تستجيب لها بتوضيح ولاياتها والوصول بشكل أكبر إلى الناس العاديين عن طريق المنافذ الإعلامية وتنفيذ مجموعة من المشاريع المحلية السريعة الأثر. وربما يساعد ذلك على بناء الثقة والتعاون البناء مع البلد المضيف بما يعزز مصداقية الأمم المتحدة.

كما أن الشمول ومراعاة آراء جميع الجهات الفاعلة من عناصر العلاقات القائمة على الثقة، على الصعيدين الدولي والقطري، خاصة في الأماكن التي تنشب فيها النزاعات. ولا يمكن حل الأزمات الداخلية للبلدان بدون مراعاة مصالح جميع فئاتها السكانية. إن تلك عملية معقدة ومضنية وغالبا ما تكون طويلة الأجل ويجب قيادتها على الصعيد الوطني قبل كل شيء. ولا يوجد حل واحد يناسب الجميع. ويتعين علينا البحث عن حلول فريدة تستند إلى الخصائص الاجتماعية والعرقية والثقافية والحضارية والتاريخية المحددة لكل واحد من المجتمعات. إن حكومات الدول وحدها هي القادرة على كفالة استدامة مثل هذا العقد الاجتماعي. ويتمثل دور المجتمع الدولي في تقديم الدعم السياسي المناسب وتبادل الخبرات وتقديم المساعدة الإنسانية والاقتصادية. ويجب تحقيق كل ذلك باحترام كامل لسيادة الدولة المضيفة، لأن التدخل في الشؤون الداخلية للدول لم يؤدِّ قط إلى نتائج مستدامة. علاوة على ذلك ربما يصبح أي تدخل عقبة كأداء أمام الثقة بين الجهات الفاعلة الرئيسية وقد يؤدي إلى تفكك الدول نفسها أيضا.

أنتقل الآن إلى مظهر هام آخر لأزمة الثقة تلك: إضعاف دور الحكومات الوطنية في تمثيل مصالح شعوبها. لقد رأينا في كثير من الأحيان التشكيك مباشرة في صحة المعلومات التي تقدمها السلطات الممثلة لعدد من البلدان، وأن من المفترض أن يتم تأكيدها من قبل المعارضة أو المجتمع المدني أو الهيئات الأخرى. في الوقت نفسه تقبل البيانات التي يتم الحصول عليها من منظمات غير حكومية معينة

بدون أي شك فيها. علاوة على ذلك، كلما سعت حكومة ما لرسم مسار مستقل، وبالتالي تثير استياء قوى استعمارية سابقة أو تلك الدول التي نصبت نفسها شرطيا للعالم، كلما نرى هذا النهج.

إننا نستمع في مجلس الأمن إلى عشرات الممثلين المختلفين من داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها لأجل الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات. ولكن من المهم أن نفهم أنه لا يمكن لأي قدر من الشهادات التي يدلي بها ممثلو المنظمات غير الحكومية أن يحل محل البيانات التي تقدمها الحكومات، وأن القول بخلاف ذلك يعني الهجوم على الطابع المشترك للأمم المتحدة بين الدول. إننا مقتنعون بأن بوسع هيئات التكامل الإقليمي التي تعرف بشكل مباشر مشاكل دولها الأعضاء أن تؤدي دورا بناء في دعم جهود الدول لضمان رفاه وأمن مواطنيها. ونشيد بصفة خاصة بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي وبلدان القارة لبناء مجتمع أفريقي شامل ومتنوع وموحد في إطار تاريخها وثقافتها المشتركتين.

في الختام، نود أن نشير إلى أن السبيل الوحيد لبناء الثقة يتمثل في الحوار المنصف والاستعداد للاستماع والإصغاء إلى الآخرين، فضلا عن النظر في مواقف ومصالح بعضنا البعض بحسن نية مدركين أنه لا يمكن تعزيز أمن أحدنا على حساب أمن الآخرين. ومن المهم أيضا العودة إلى ثقافة بناء توافق الآراء قوضت إلى حد كبير مؤخرا. وقد بيّنا ذلك الموقف في إسهامنا في خطة السلام الجديدة للأمين العام ونأمل أن يؤخذ نهجنا هذا في الاعتبار.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أشاطر زملائي في تهنئة سويسرا على توليها التاريخي لرئاسة مجلس الأمن وأتمنى لها كل النجاح. غني عن القول، سيدي الرئيس، أن نؤكد لكم دعم فرنسا الكامل في ذلك الصدد. أود أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطات على عروضهم الزاخرة بالمعلومات. أتوجه بالشكر إليكم أيضا، سيدي الرئيس، على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة بشأن الثقة بوصفها شرطا أساسيا لكفالة تحقيق السلام الدائم.

وأود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط.

أولاً، إن الأمر متروك في المقام الأول للدول الأعضاء لبناء الثقة من خلال التمسك بالالتزامات والمؤسسات والعمليات الشاملة. إن احترام القانون الدولي والامتناع عن استخدام القوة وضمان التسوية السلمية للنزاعات هي الشروط الضرورية للثقة والتعاون بين الدول. وتقوض انتهاكات تلك المبادئ – فتتبادر إلى الذهن الآن الحرب العدوانية الحالية التي تشنها روسيا في أوكرانيا – النظام الدولي القائم على قواعد متفق عليها. ويجب أن يكون احترام ميثاق الأمم المتحدة وتعددية الأطراف الفعالة أهدافنا الجماعية، ويجب احترام القانون الدولي في كل مكان. ولهذا السبب تدافع فرنسا باستمرار عن تطبيقه في سياق النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني وتدعو إلى استعادة الأفق السياسي الذي هو السبيل الوحيد لاستعادة الثقة بين الطرفين اللازمة للتمكين من تنفيذ حل الدولتين. والأمر متروك أيضاً للدول لتعزيز الثقة في مؤسساتها، وذلك على أساس احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون ومكافحة الفساد والحوكمة الرشيدة. والعدالة ومكافحة الإفلات من العقاب شرطان أساسيان أيضاً للسلام الدائم.

وتساهم حرية التعبير والرأي وحرية الصحافة في مكافحة المعلومات المضللة واستعادة الثقة في الحقائق، وهي أمور حيوية للغاية، ومنع التحريض على العنف. ويجب على الجهات المعنية ضمان مشاركة المرأة في العمليات السياسية وعمليات السلام. وأفكر بصفة خاصة في أفغانستان التي لن يتحقق انتعاشها أبداً دون مشاركة نصف سكانها. ويجب على جميع القوى السياسية في السودان، عندما يحين الوقت، أن تنخرط في عملية سلمية وشاملة. والتزام الشباب أساسي أيضاً، وفي هذا الصدد أرحب ترحيباً صادقاً بمشاركة سينثيا تشغوينيا، سفيرة الشباب للسلام في الجنوب الأفريقي، في هذه الجلسة.

ويجب على الأمم المتحدة أن تمضي قدماً لتهيئة الظروف اللازمة للسلام الدائم. ويجب أن يكون منع نشوب النزاعات، الذي ذكر كثيراً هذا الصباح، أولوية شاملة للمنظمة، كما يتضح من النجاحات التي حققها مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا. ويجب أن تواصل لجنة بناء السلام بناء الثقة من خلال شراكاتها ونهجها التنفيذي مع جميع الدول المعنية. ويجب على الأمم

المتحدة أن تساعد على استعادة الثقة حيثما فقدت. وينبغي للأمين العام ومبعوثيه وممثليه الخاصين أن يقوموا بعملهم بأكبر قدر ممكن من المباشرة في الميدان من خلال مساعيهم الحميدة. والأمر متروك أيضاً لعمليات حفظ السلام لدعم تدابير بناء الثقة. وتخطر في بالي بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية التي ينبغي أن تواصل دعم فريق الاتصال والتنسيق المعني بالتدابير غير العسكرية في منطقة البحيرات الكبرى. وتخطر في بالي قبرص، حيث يجب على قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص أن تشجع على وضع تدابير لبناء الثقة لتعزيز الثقة بين الطوائف. تعتمد الثقة أيضاً على متابعة الالتزامات وتنفيذها تنفيذاً فعالاً. وللبعثات السياسية الخاصة دور تؤديه، لا سيما فيما يتعلق بالتحقق من الامتثال للالتزامات والاتفاقات. وتخطر في بالي بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا التي ينبغي أن ترصد توطيد وقف إطلاق النار الجاري بين عدة جماعات مسلحة عندما يحين الوقت.

وأخيراً، يجب أن تستند الثقة إلى شراكات موثوقة ويمكن التنبؤ بها. ويقف الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء على استعداد للاستجابة إلى الأزمات. وينشر أعضاؤه مجتمعين أكثر من 000 5 فرد في عمليات السلام. ففي الشرق الأوسط، على سبيل المثال، قدم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء 27 بليون يورو من المساعدات الإنسانية للسوريين الأكثر ضعفاً في سورية والمنطقة بأسرها منذ عام 2011. ويجب أيضاً بناء السلام الدائم على الثقة في شركائنا. ويخطر في بالي بصفة خاصة الحلول التي شجعها الاتحاد الأفريقي. ولهذا السبب تؤيد فرنسا تفعيل صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي وزيادة عمليات حفظ السلام الأفريقية. ونحن على استعداد لاستئناف المناقشات بشأن ذلك الموضوع الحيوي في مجلس الأمن.

ويجب أن يكون بناء الثقة في صميم عملنا بشأن خطة الأمين العام الجديدة للسلام. وفي ذلك الصدد، قدمت فرنسا 20 اقتراحاً لتعزيز سلطة نظام الأمن الجماعي وتحديث استجابته بإعادة التفكير في دور الأمم المتحدة في ضمان السلام والأمن الدوليين. يمكننا معاً بناء المسارات المؤدية إلى السلام الدائم وتعزيزها.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل مقدونيا الشمالية.

السيد كوفاتشيفسكي (مقدونيا الشمالية) (تكلم بالمقدونية؛ وقدم الوفد الترجمة الشفوية إلى الإنكليزية): أود أن أهنئ سويسرا على توليها رئاسة مجلس الأمن لأول مرة، وأرحب بدعوتكم لنا، سيدي، للتأكيد على أهمية المسائل المتعلقة ببناء السلام. تؤكد مناقشة اليوم من جديد الالتزام التقليدي الذي لا تشوبه شائبة من جانب الاتحاد السويسري بقضية السلام النبيلة والحل السلمي للنزاعات والقانون الدولي. ويسرني بصفة خاصة أن أكون أول رئيس وزراء لمقدونيا الشمالية يخاطب مجلس الأمن وأن تتاح لي الفرصة للمشاركة في هذه المناقشة اليوم.

وأعتقد أن مواقفنا الحالية ينبغي أن تستند إلى النجاحات السابقة التي أثبتت فيها الأمم المتحدة والنظام المتعدد الأطراف فعاليتهما. وبما أن علينا التزاماً أخلاقياً بالإسهام في الخطة الجديدة للسلام اليوم، لا يسعنا إلا أن نفكر ملياً في تجارب خطة السلام السابقة، في عام 1992، وكذلك في بداية بعثة الأمم المتحدة الوقائية الأولى والوحيدة إلى بلدنا منذ 30 عاماً – قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي – التي اعتُبرت على نطاق واسع عملاً وقائياً ناجحاً.

إن أساس السلام يعززه التعاون والوقاية، ونحن، حكومات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، مسؤولون عن ذلك. لقد قيل ذلك عدة مرات، وتم إثباته في حالتنا بالممارسة. وخلال سنوات الحرب الصعبة في يوغوسلافيا السابقة، أظهر أول رئيس لنا، كيرو غليغوروف، حكمته في إظهار مسؤوليته والتزامه بالسلام، مما مكننا من تحقيق استقلالنا سلمياً والاعتراف الدولي بمقدونيا الشمالية كدولة مستقلة وذات سيادة. وخلال الحروب التي اندلعت في جوارنا المباشر، كانت لدينا خطتنا الوطنية الخاصة للسلام التي تنطوي بالضرورة على ضمان توافق داخلي في الآراء ولكن تنطوي أيضاً على التعاون الوثيق مع الأمم المتحدة، وكذلك مع المنظمات الإقليمية، وفي المقام الأول دول منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي. وهذه هي الطريقة التي تهيأت بها الظروف اللازمة لنجاح قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي.

لقد منعنا امتداد النزاع وتم الحفاظ على السلام والاستقرار، مما أنقذ أرواحاً لا حصر لها ومنع وقوع دمار غير ضروري. ومن المهم جداً أيضاً إيجاد الثقة في الوقت الذي تتطور فيه ثقافة الحوار ببطء ولكن بثبات بوصفها السبيل الوحيد للتغلب حتى على أخطر التحديات.

ومن خلال ثقافة الحوار المفتوح تلك أصبحت مقدونيا الشمالية، بعد 30 عاماً، بلداً مثالياً من حيث حل المسائل العالقة في الداخل ومع جيرانها على حد سواء. لقد تصدينا لجملة من القرارات الصعبة التي كان لا بد من اتخاذها على مدى تلك السنوات الـ 30. واتخذنا خيارات صعبة ولكنها مبتكرة وشجاعة مكنتنا من أن نصبح عضواً في منظمة حلف شمال الأطلسي وأن نبدأ المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي بلغة وهوية وثقافة مقدونية محمية ومعترف بها. ومن بلد كان يستضيف بعثات لحفظ السلام قبل 30 عاماً، أصبحنا مصدراً للاستقرار وصرنا نستضيف المفاوضات الدولية.

ومن الأهمية بمكان تعزيز الثقة في مؤسساتنا والأمم المتحدة والعدالة. وينبغي أن نسترشد في أعمالنا، قبل كل شيء، بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والحل السلمي للنزاعات، وبالتضامن وأهمية المشاركة النشطة والدائمة حيثما تدعو الحاجة إلى ذلك للحد من المعاناة. وفي هذا الصدد، فإن تحقيق أهداف التنمية المستدامة مكمّل تماماً للإصرار على تأمين عالم أكثر سلماً واستقراراً وعدلاً للجميع. وللأسف، نحن اليوم بعيدون كل البعد عن تحقيق تلك الرؤية. لقد غير العدوان العسكري الروسي المستمر على أوكرانيا العلاقات العالمية إلى حد أن هناك حاجة ملحة لإعادة تأكيد الإطار المرجعي القانوني الذي اعتمده مؤسسونا الذين كانت نيتهم الواضحة تجنب أهوال الحرب. وهذه المرة، وقفت جمهورية مقدونيا الشمالية بحزم، كما فعلت مرات عديدة من قبل، على الجانب الصحيح من التاريخ، دعما للعالم الديمقراطي الحر، ودعما لحق كل بلد في تقرير المصير. ويجب علينا جميعا اليوم أن ندعم مرة أخرى السلام وأن نلتزم من جديد باحترام ميثاق الأمم المتحدة.

إن جمهورية مقدونيا الشمالية، بوصفها جزءا متساويا من اتحاد كان من بين مؤسسي الأمم المتحدة، كما أنها بلد اكتسب قبل 30 عاما مكانته المستقلة في المنظمة، ترفع صوتها معربة عن قلقها إزاء أزمة تثقل كاهل الأمم المتحدة، فضلا عن النظام القانوني الدولي، وهي السلام والاستقرار العالميان.

وإدراكا منا للمخاطر المتزايدة، يجب أن نستخدم خطة الأمين العام الجديدة للسلام كفرصة لتهيئة الظروف للعمل الموحد. فسنُسأل في المستقبل عما فعلناه اليوم، تماما كما نتساءل اليوم لماذا لم نفعل شيئا بالأمس. إننا بحاجة إلى السلام الآن وعلى الفور.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة ألمانيا.

السيدة لورمان (ألمانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشيد بكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الحسنة التوقيت بشأن كيفية بناء الثقة لتعزيز السلام المستدام. وأود أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطات على تحليلاتهم وتوصياتهم القيمة.

الناس في جميع أنحاء العالم يثقون في الأمم المتحدة. إنهم ينظرون إلينا كمنارة للأمل. وفي أوقات الظلام على وجه الخصوص، فإن الأمم المتحدة ووكالاتها هي التي تبقى في الميدان، وتوفر الغذاء والمأوى عندما تشتد الحاجة إليهما، وتعزز الثقة عندما تسود الكراهية. وتكتسي الثقة أهمية حيوية لبناء السلام والحفاظ عليه، ليس في البلدان المتأثرة بالنزاعات فحسب، بل وفي إطار النظام المتعدد الأطراف أيضا.

ولتعزيز الثقة داخل النظام المتعدد الأطراف، يجب على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تتقيد بمبادئ المنظمة. إننا بحاجة إلى الاتفاق على إطار متماسك وقائم على القيم لجهودنا المشتركة المتعددة الأطراف لبناء السلام والحفاظ عليه في جميع أنحاء العالم. وتقع على عاتق المجلس مسؤولية خاصة عن بناء السلام والحفاظ عليه على أساس المبادئ الأساسية المتفق عليها.

وسأركز على نقطتين رئيسيتين، هما: الثقة بوصفها عنصرا أساسيا لنجاح بناء السلام، واتخاذ خطوات ملموسة لتعزيز الثقة في جهودنا المشتركة الرامية إلى بناء السلام والحفاظ عليه.

أولا، لقد حددتم على نحو مستصوب في بيانكم، سيدي الرئيس، الثقة بوصفها عنصرا محوريا وشرطا مسبقا لنجاح جهود بناء السلام. وعلى مستوى الأمم المتحدة، ينطوي ذلك على التقيد بخطة بناء السلام والحفاظ عليه التي وضعت بصورة مشتركة، على النحو الذي صيغ في القرارين التوأمين للجمعية العامة ومجلس الأمن لعام 2016 (القرار 2282 (2016) وقرار الجمعية العامة 262/70). لقد اعتمد كل من الجمعية العامة والمجلس هذه الخطة بتوافق الآراء. ولذلك ينبغي أن تظل بمثابة الإطار الرئيسي لبناء السلام في الأمم المتحدة.

والخطة واضحة بشأن الترابط بين الأمن والتنمية وحقوق الإنسان. وهي واضحة أيضا بشأن أهمية الوقاية، من خلال تحديد أن الحفاظ على السلام:

> ”يشمل الأنشطة الهادفة منع نشوب النزاعات وتصعيدها واستمرارها وتجددها ومعالجة أسبابها الجذرية“ (القرار 2282 (2016)، الفقرة الثامنة من الديباجة).

وفي هذا السياق، يسرنا أن نرى أن المشورة الخطية للجنة بناء السلام لهذه المناقشة تتضمن إشارة واضحة إلى أهمية الوقاية، وتشير إلى سيادة القانون، والعدالة الانتقالية، والمساءلة، والديمقراطية، والمساواة بين الجنسين، واحترام وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية بوصفها جوانب رئيسية للحفاظ على السلام.

وعلى الصعيدين الوطني والمحلي، تستلزم الثقة والوقاية الإدماج والمشاركة على نطاق واسع. ولكي تنجح جهود بناء السلام، ينبغي أن تعترف بالقوة الإيجابية للتنوع. إنها بحاجة لمعالجة أسباب النزاع وعواقبه والاستجابة أيضا لاحتياجات المجتمعات المتنوعة.

ويتعين أن تحترم جهود بناء السلام كرامة جميع الشعوب والجماعات. فعلى سبيل المثال، في موزامبيق، كما نوقش مؤخرا في المجلس ولجنة بناء السلام، كانت عملية السلام ناجحة في نهاية المطاف بفضل طابعها الشامل والاعتراف بتنوع البلد.

واعترافا بالدور الهام بشكل خاص للنساء والأطفال والفئات المهمشة في بناء السلام، تدعو ألمانيا إلى إدماجهم بشكل منهجي. وتقدم مبادئنا التوجيهية المنشورة مؤخرا بشأن السياسة الخارجية النسوية توجها في هذا الصدد. ومن الحقائق المثبتة أن إشراك المرأة في حفظ السلام وبناء السلام قد أسهم في وجود مجتمعات أكثر سلما في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع.

وتؤيد ألمانيا، إلى جانب الدول الأعضاء الأخرى الحاضرة اليوم، مبادرة مبادئ السلام، التي تدعو إلى إنشاء إطار مرجعي مشترك ومعايير مشتركة بين الأطراف الفاعلة في مجال بناء السلام.

ثانيا، أود الآن أن أوجز الخطوات الملموسة لتعزيز الثقة في جهودنا المشتركة الرامية إلى بناء السلام واستدامته. فمتابعة للمناقشات المفتوحة التي جرت مؤخرا في المجلس والمناقشات الجارية في لجنة بناء السلام، ينبغي للكيانات أن تواصل التعاون من أجل التصدي بشكل أفضل للتحديات القائمة.

وللتغلب على تلك التحديات، نحتاج إلى الملكية السياسية الكاملة لبناء السلام والحفاظ عليه من جميع الدول الأعضاء. ومن شأن التوصل إلى اتفاق بخصوص اعتماد الأنصبة المقررة لصندوق الأمم المتحدة لبناء السلام أن يؤكد تلك الملكية السياسية المشتركة.

وبصفتها نائبا حاليا لرئيس لجنة بناء السلام ومساهما طوعيا رئيسيا في صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام، ستظل ألمانيا ملتزمة بتعزيز خطة الأمم المتحدة لبناء السلام.

ومن أجل النهوض بالجوانب الوقائية لخطة بناء السلام والحفاظ عليه وتنفيذها، يؤدي الإنذار المبكر القائم على البيانات والإجراءات الاستباقية، بما في ذلك التكيف مع المناخ، دورا رئيسيا. ولهذا السبب، تدعم ألمانيا عدة مشاريع، مثل صندوق تحليل المخاطر المعقدة التابع للمنظمة، ومبادرات الاتحاد الأفريقي للإنذار المبكر والتخفيف من آثار تغير المناخ.

وفي الختام، أود أن أكرر التأكيد على أن خطة الأمين العام الجديدة للسلام تتيح فرصة عظيمة لوضع سبل لتعزيز الثقة في جهودنا المشتركة الرامية إلى استدامة السلام والاتفاق عليها. وبوصفنا ميسرين

مشاركين لمؤتمر قمة المستقبل، إلى جانب ناميبيا، نقف على أهبة الاستعداد لتقديم الدعم والمشاركة بنشاط في المناقشات لتحديد نهج مشترك.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد محمود (مصر): نهنئكم، السيد إغنازيو كاسيس، المستشار الاتحادي ورئيس الوزارة الاتحادية للشؤون الخارجية في سويسرا، ونهنئ سويسرا على رئاسة مجلس الأمن للشهر الجاري. وأشكركم على عقد هذا النقاش المحوري.

تتفق مصر مع كل المتحدثين السابقين في أن إرساء السلام واستدامته لا يتحقق إلا ببناء الثقة بين الدول ومؤسساتها، بين الشعوب وحكوماتها، بين المنظمات الدولية والإقليمية وأعضائها. فبناء الثقة هو الأساس لإبداء المرونة والقدرة على التعامل مع الظروف العصيبة وتحمل الصدمات والانطلاق نحو تجاوز الاضطرابات والأزمات الراهنة.

إن عالمنا اليوم يدخل فترة جديدة من الاضطرابات مع بروز المزيد من بؤر النزاع التي باتت تهدد السلام والتنمية. فنقص الغذاء وارتفاع أسعار الطاقة وتزايد معدلات الفقر كنتيجة للأزمات الاقتصادية المتلاحقة التي نواجهها حاليا يضعنا جميعا أمام مسئوليتنا لمحاولة إيجاد الحلول العملية التي تفضي إلى بناء سلام مستدام. فبناء الثقة هو السبيل الأمثل لتعزيز ثقافة السلام لتجاوز الاضطرابات المعقدة والمتداخلة التي تختلف في أسباب نشأتها وتداعياتها طويلة الأمد.

اتصالا بما تقدم، يود وفد مصر التأكيد على النقاط التالية التي يمكن أن تمثل إطارا عاما لتعزيز الثقة من أجل بناء السلام المستدام.

أولا، أهمية تعزيز الترابط بين أنشطة حفظ وبناء السلام، بما يسهم في معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات المسلحة، ويعضد منظومتي السلم والأمن والتنمية، خاصة في أفريقيا، وهو الأمر الذي توليه مصر أولوية متقدمة، خاصة من خلال ريادة السيد رئيس الجمهورية لملف إعادة الإعمار والتنمية بعد النزاعات في أفريقيا.

ثانيا، أهمية مواصلة إيلاء الاهتمام بالقضايا الأفريقية، وبذل كل الجهد لمنع نشوب النزاعات والوقاية منها؛ وألا تؤدى الأوضاع الجيوسياسية العالمية الراهنة إلى تضاؤل الاهتمام بالقضايا الأفريقية.

ثالثا، ضرورة مكافحة الإرهاب والتطرف من خلال تعاون دولي فعال ومتكامل، لمواجهة مخاطر الإرهاب في كافة أنحاء العالم، وبصفة خاصة في القارة الأفريقية، وذلك من خلال التعامل الشامل مع الجماعات الإرهابية، وتجفيف منابع الإرهاب وقطع مصادر تمويلها، بجانب مجابهة ومكافحة الفكر المتطرف.

رابعا، ضرورة إيلاء المزيد من الاهتمام بمكون بناء السلام وتوفير التمويل الملائم والمستدام لذلك كشرط أساسي لإنجاح جهودنا المشتركة. فمن الأهمية أن ننظر بجدية في دعم خيارات بناء السلام في ظل التحديات الدولية الراهنة والتي تنخفض فيها المخصصات المالية للأنشطة البرامجية لبناء السلام؛ بما لا يوفر الحد الأدنى المطلوب لبناء القدرة على الصمود في الدول التي تستضيف عمليات حفظ السلام، ونحث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على السماح بنفاذ جهود بناء السلام إلى المساهمات المقدرة بميزانية الأمم المتحدة، بما في ذلك صندوق بناء السلام.

خامسا، ضرورة دعم جهود الدول الوطنية في بناء مؤسساتها وقدراتها الوطنية، وتعزيز قواعد وأسس الحكم الرشيد، بما يحول دون انزلاقها في دائرة الصراعات، في إطار يخضع للسياق الوطني حيث تضطلع المؤسسات الوطنية بتحديد وتخطيط وتنفيذ أولوياتها.

سادسا، أهمية حشد الموارد لخلق بيئة مواتية للنمو الاقتصادي، والاستثمار الأجنبي، وإيجاد فرص العمل، تمشيا مع أولويات مبدأ الملكية الوطنية لعملية التنمية المستدامة.

سابعا: إن الترابط بين تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتحقيق استدامة السلام يجب أن يتم في إطار ما أقرته خطة التنمية المستدامة من محورية هدف القضاء على الفقر، ووضع ذلك في قلب أهداف التنمية المستدامة ومن دون إخلال بالتوازن المنشود عند مقاربة جميع الأهداف.

ثامنا، أهمية تعزيز الجهود الرامية لمشاركة المرأة والشباب في جهود بناء السلام، فتمكين المرأة وإدماج الشباب في مختلف المجالات يتعين أن يترجم إلى سياسات تنفيذية للتغلب على التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها تلك الفئات.

تاسعا، أهمية تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، لا سيما من خلال مواصلة عقد الاجتماعات التشاورية بين مجلس السلم والأمن الأفريقي ومجلس الأمن، لتوضيح الرؤى الأفريقية في مجالات حفظ وبناء السلام، ولزيادة أوجه التآزر وكفالة الاتساق والتكامل بين جهود المنظمتين، مع ضرورة استغلال الدور البارز للجنة بناء السلام.

قبل أن أختتم كلمتي، أود أن أثمن دور الأمين العام وجهوده المقدرة من أجل وضع الإطار العام للخطة الجديدة للسلام، والمقترحات القيمة التي اقترح تناولها، مؤكدا على تطلعنا لأن تركز خطة السلام الجديدة على الاستثمار في جهود منع نشوب النزاعات وتوفير التمويل المستدام لجهود بناء السلام، ومكافحة الإرهاب والفكر المتطرف، وتوجيه الخطة بالشكل الذي يلائم احتياجات الدول الأفريقية الفعلية، ويراعي ملكيتها الوطنية في تنفيذ أولوياتها واحتياجاتها، فكلها أمور تسعى لتطوير منظومة العمل متعدد الأطراف من أجل تعزيز فعاليتها لتحقيق السلام المستدام.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن ثلاث دقائق لتمكين المجلس من الاضطلاع بعمله بسرعة.

أعطي الكلمة الآن لممثل ليختنشتاين.

السيد فينافيزر (ليختنشتاين) (*تكلم بالإنكليزية*): من دواعي سروري البالغ أن أخاطب رئاسة سويسرية لمجلس الأمن بالنيابة عن ليختنشتاين لأول مرة. ونأمل أن تكون هذه بداية سلسلة طويلة من الإحاطات.

إن نقطة البداية في تأملاتنا اليوم يجب أن تكون هي الهياكل القائمة في الأطر المتعددة الأطراف، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 في الصميم. فالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة يحدد المؤسسات الخاضعة للمساءلة وسيادة القانون باعتبارهما أمرين لا غنى عنهما لتهيئة بيئة ضرورية يمكن التنبؤ بها لبناء الثقة والحفاظ على السلام. وفي القانون الدولي لحقوق الإنسان، وضعنا أيضا حدا أدنى من التوقعات لمعاملة الفئات المهمشة. إن تهيئة بيئة يمكن التنبؤ بها وتحترم الحقوق توفر الفرصة لاتباع نهج لتسوية النزاعات تتسم في حد ذاتها بالاستدامة والطابع الوقائي. ويجب إشراك الجهات الفاعلة ذات الصلة بدرجات متفاوتة خلال دورة النزاع. ويتطلب بناء السلام والثقة اهتماما سياسيا واستثمارا مستدامين. وسأدلي هذا الصباح بتعليقات موجزة بشأن بعدي استيعاب الجميع والعدالة.

يجب أن يكون بناء تحالف واسع من أجل السلام أمرا نسعى إليه باستمرار. فالتسويات الشاملة للجميع أطول أمدا وأكثر احتراما للحقوق. ونعلم أن أفرقة التفاوض والوسطاء التي تعبر عن مختلف أطياف المجتمع من المرجح أن تحقق نتائج مستدامة. ولكن استيعاب الجميع لا يتعلق فقط بمن تتم استشارته؛ بل بكيفية تجسيد أوجه المشاركة. ويجب ألا يمثل أصحاب المصلحة على طاولة المفاوضات فحسب؛ بل يجب أن يروا تجسيد مشاركة أصحاب المصلحة فيما تسفر عنه من وثائق وعمليات ومهام حتى تكون مستدامة حقا.

وهذا يعني، بطبيعة الحال، كما قيل مرات عديدة، أنه ينبغي إشراك المرأة بصورة مجدية في منع نشوب النزاعات وبناء السلام. وإذ أن المرأة تمثل أكثر من نصف السكان، يجب أن يكون هذا الأمر متوقعا وليس طموحا. ونعلم أن المساواة بين الجنسين تمهد الطريق إلى السلام المستدام ومنع نشوب النزاعات، ولكن بعد مرور ما يقرب من ربع قرن على اتخاذ القرار 1325 (2000)، فإننا نسير في الاتجاه المعاكس مع انتكاس المكاسب التي تحققت على مدى جيل في مجال حقوق المرأة في أجزاء كثيرة من العالم. والسودان آخر مثال مؤلم على ذلك. عندما تعطي جهود الوساطة الأولوية لإقناع المسلحين بإلقاء أسلحتهم بدلا من بناء سلام واسع النطاق وشامل للجميع وقادر على الصمود، فإننا نواجه خطر تعزيز ديناميات السلطة الأبوية، وهي السبب الأساسي للعديد من نزاعات اليوم.

يجب أن يجسد استيعاب الجميع أيضا مجموعات الأقليات وكذلك الشعوب الأصلية على وجه الخصوص. ويستحق عمل المقرر الخاص المعني بمسائل الأقليات الثناء في هذه المناقشة ومزيدا من التفكير من جانب الهيئات والجهات الفاعلة ذات الصلة. إن إنشاء أنظمة الحكم الذاتي والفيدرالي والاستقلال الذاتي لمجموعات الأقليات، التي طبقت بنجاح كبير في إطار الاتحاد السويسري، نماذج إيجابية لمعالجة النزاعات المحتملة وإيجاد تدابير مؤقتة للمجتمعات المعنية.

وترتكز سيادة القانون على الوعد بتحقيق العدالة. وهي أيضا جانب حاسم من جوانب السلام المستدام. وهذا يعني المصالحة والمساءلة عن أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي. وقد اتضحت صحة هذا عدة مرات في نقيضه؛ إن عدم المساءلة عن العدوان على أوكرانيا في عام 2014 مجرد حالة من أحدث الحالات. لقد كانت بلا شك محركا رئيسيا للغزو الشامل في عام 2022. ومع انتقال الحالات ذات الصلة خلال دورة النزاع، فإن العدالة الانتقالية ضرورية لإيجاد تسوية سياسية مستدامة ولبناء الثقة بين المعنيين والمتأثرين بالنزاع. والمساءلة الجنائية هي أحد الجوانب الهامة للعدالة الانتقالية؛ ويمكن أن تكون الأشكال الأخرى لقول الحقيقة، مثل لجان الحقيقة والمصالحة، بنفس القدر من الأهمية في كفالة قدرة الضحايا على معالجة الأضرار التي لحقت بهم بأساليبهم الخاصة.

وبينما ينبغي لولايات المجلس أن تمهد الساحة لعمليات العدالة الانتقالية، يجب أن تكون لجنة بناء السلام في طليعة النظر في العدالة الانتقالية في سياق الحفاظ على السلام. لقد عالجت لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام مسائل العدالة الانتقالية، ولا سيما في غامبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكولومبيا، ونود أن نرى دورا معززا بشكل كبير للجنة بناء السلام بشأن العدالة الانتقالية في المستقبل – وهي دينامية نأمل أن نراها تنعكس في الخطة الجديدة للسلام.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة البرتغال.

السيدة زكرياش (البرتغال) (*تكلمت بالإنكليزية*): نود أن نشيد بسويسرا على توليها رئاسة مجلس الأمن لأول مرة وعلى عقد مناقشة اليوم المهمة في توقيت مناسب. وأود أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطات على البيانات التي استمعنا إليها اليوم.

تتطلب الثقة الشفافية والتواصل واستيعاب الجميع. كيف يمكننا، إذن، أن نعزز الثقة في استدامة عمليات الحفاظ على السلام وبناء السلام؟

ونرى أنه من المرجح أن تثق المجتمعات المحلية في العملية إذا تم تحديد النزاع أو الحالة التي تهدف إلى معالجتهما على أنهما تهديد ناشئ بطريقة شفافة وفي الوقت المناسب، بما في ذلك من خلال الإنذارات المبكرة والرؤية استراتيجية؛ وإذا تم تصميم الحلول اللازمة للاستجابة لها بالتشاور مع تلك المجتمعات؛ وإذا تم تنفيذها بالاتصال الوثيق والتنسيق مع المجتمعات. فأصواتها ليست ضرورية من أجل إعداد التدابير فحسب، ولكن أيضا لتحديد ما إذا كانت العملية فعالة أو تحتاج إلى تعديل.

واسمحوا لي أيضا أن أثير نقطتين تتعلقان بالتواصل.

أولا، أود أن أشيد بالاستعراض الاستراتيجي الذي أجرته الأمانة العامة مؤخرا لأنشطة التواصل الاستراتيجي على نطاق عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، مع التسليم بضرورة أن تؤدي منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء أداء أفضل في ذلك المجال ذي الأهمية الحاسمة.

ثانيا، بما أن اليوم هو اليوم العالمي لحرية الصحافة، تجدر الإشارة إلى أن الثقة تتطلب بيئة اجتماعية يمكن للناس أن يعبروا فيها عن أنفسهم بحرية، وتحترم فيها حقوق الإنسان برمتها، وتسهم فيها وسائط الإعلام الحرة والمستقلة في تعزيز الديمقراطية وكفالة مساءلة المؤسسات أمام الشعوب التي تخدمها.

وبالإضافة إلى الشفافية والتواصل، نحتاج أيضا إلى الإدماج. وتتمثل إحدى الخطوات المهمة لكفالة إسهام مجلس الأمن في تعزيز ذلك الإدماج والمشاركة في جعل المجلس نفسه أكثر تمثيلا. والطريقة الأكثر مباشرة لكفالة ذلك ستكون من خلال إصلاحه، وتوسيع نطاق

البلدان الممثلة فيه. وفي غضون ذلك، يمكن اتخاذ خطوات أخرى، مثل زيادة المشاورات مع أصحاب المصلحة – المنظمات الإقليمية، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني، والجهات الفاعلة المحلية مثل الجماعات النسائية الشعبية، والشباب، والمنظمات التي يقودها الشباب – وبالتالي تعزيز الجهود في منع نشوب النزاعات واستدامة السلام.

وفي ذلك السياق، اسمحوا لي أن أشيد بالتزام سويسرا بإعلاء صوت المجتمع المدني في برنامج العمل خلال رئاستها لمجلس الأمن.

وستكون الخطة الجديدة للسلام فرصة لتحديد سبل تعزيز الثقة في عمليات بناء السلام، ونتطلع إلى موجز السياسة العامة الذي سينشر في الصيف. وفي ذلك السياق – وقد قالها الكثيرون قبلي – نحتاج إلى وضع النساء والفتيات في صميم السياسة الأمنية. وعلينا أن نأخذ في الاعتبار نظرة شاملة للسلام ترتكز على حقوق الإنسان والتنمية للجميع. ويتعين علينا كفالة تعاون أكبر بين مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان، وكذلك مع لجنة بناء السلام. ونحن بحاجة إلى تعزيز الثقة فيما بين هيئات الأمم المتحدة التي تتعامل مع تعقيدات منع تحقيق السلام وبنائه والحفاظ عليه.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أذكر بأن المذكرة المفاهيمية (S/2023/283، المرفق) لهذه المناقشة تشير على نحو مستصوب إلى أن الثقة تتعلق أيضا بالتوقعات والقدرة على التنبؤ. ومع ذلك، فإن إساءة استخدام حق النقض في مجلس الأمن يمكن أن تضر كثيرا بتعزيز القدرة على التنبؤ. وأظهرت مبادرة حق النقض (القرار 262/76)، التي اعتمدت قبل عام، الاهتمام فيما بين كامل الأعضاء بكفالة المزيد من المساءلة بشأن استخدام حق النقض وتعزيز دور الجمعية العامة. ويبين التأييد الواسع النطاق للإعلان السياسي الفرنسي – المكسيكي ومدونة قواعد السلوك لمجموعة المساءلة والاتساق والشفافية أن هناك توافقا متزايدا في الآراء بشأن الحاجة إلى تقييد استخدام حق النقض في ظروف معينة. وينبغي أن نواصل مناقشة تنفيذ تلك الصكوك المحددة وفعاليتها. وينبغي للخطة الجديدة للسلام الجديد أن تعترف بذلك وأن تدعو الأعضاء الدائمين إلى الامتناع عن استخدام حق النقض.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تايلند.

السيد تشينداوونغسي (تايلند) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر الاتحاد الروسي على ترؤسه مجلس الأمن في الشهر الماضي ونهنئ سويسرا على توليها رئاسة المجلس هذا الشهر. وبما أنني كنت حاضرا شخصيا هنا عام 2002 عندما انضمت سويسرا إلى الأمم المتحدة بوصفها العضو الـ 190 فيها، فمن دواعي السرور أن نشهد هذه المناسبة التاريخية. أود أن أثني على فخامة المستشار الاتحادي إغنازيو كاسيس لترؤسه هذه المناقشة المفتوحة المهمة التي جاءت في الوقت المناسب حول "تعزيز الثقة من أجل السلام المستدام" على خلفية تنامي النزاع في جميع أنحاء العالم. وأشكر مقدمي الإحاطات على أفكارهم الثاقبة.

ونود أن ننوه بتقرير البنك الدولي والأمم المتحدة، الصادر في عام 2018، بعنوان "مسارات السلام"، الذي يؤكد على التكاليف الباهظة للنزاعات وأهمية المنع. فقد خلص التقرير على سبيل المثال، إلى أنه يقدر بأن البلدان التي تشهد نزاعات عنيفة، سوف تعاني من خسارة تتراوح بين 2 و 8.4 في المائة في نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي؛ ومن ناحية أخرى، كان من المتوقع أن يؤدي منع نشوب النزاعات إلى تحقيق وفورات في التكاليف تتراوح بين 5 بلايين دولار و 70 بليون دولار.

والأمر واضح للجميع: يجب أن يكون هناك استثمار أقوى وأكثر استدامة في السلام. وينبغي ألا ننسى أن إنشاء الأمم المتحدة في حد ذاته كان استثمارا في السلام. لذا، فإن إيجاد سبل فعالة لاستدامة السلام، من خلال الاستثمار في السلام، ينبغي أن يظل إحدى الأولويات الأساسية للأمم المتحدة.

وتشير المذكرة المفاهيمية (S/2023/283، المرفق) بحق إلى مضاعفات المخاطر. والنتيجة الطبيعية صحيحة أيضا: نحن بحاجة إلى تعزيز مضاعفات السلام.

وسأركز على مضاعفات السلام – العناصر الثلاثة – الظروف والمحفزات وثقافة السلام.

أولا، فيما يتعلق بتهيئة الظروف المؤاتية لتحقيق السلام المستدام، نحتاج إلى اتباع نهج محوره الإنسان، يكفل أن تظل مصالح الناس وحقوقهم في الصدارة ونصب الأعين. ولهذا السبب، فإن أي جهد لاستدامة السلام يجب أن يشمل تعزيز التنمية المستدامة؛ ولهذا السبب، يجب أن تسير المشاريع الإنمائية ذات الدوافع المحلية جنبا إلى جنب مع مبادرات السلام، على النحو الذي يمارسه حفظة السلام التايلنديون في إطار الأمم المتحدة في السودان. وهذا هو السبب في أن إنقاذ أهداف التنمية المستدامة يمثل أولوية ملحة، يتم تفعيلها من خلال مؤتمر قمة ناجح معني بأهداف التنمية المستدامة يعقد في سبتمبر/أيلول القادم.

ويتصف بنفس القدر من الأهمية تنمية الأمن البشري وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها. وعندما يتم احترام كرامة الناس واحتياجاتهم الأساسية، تصبح الظروف أكثر ملاءمة لاستمرار المجتمعات المسالمة. وفي ظل تلك الظروف، ستكون هناك ثقة معززة، وهذا يساعد على تحقيق السلام المستدام.

ثانيا، فيما يتعلق بتطوير المحفزات لاستدامة السلام، فإن استيعاب الجميع والمشاركة عاملان حفازان مهمان. أما على الصعيد الوطني، فلا ينبغي استشارة جميع أصحاب المصلحة، من النساء والفتيات إلى الأشخاص ذوي الإعاقة والفئات الضعيفة، فحسب، بل ينبغي أيضا إشراكهم بنشاط في الحفاظ على السلام، فضلا عن وضع السياسات. ولهذا السبب، تؤيد تايلند تأييدا تاما الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وترى أهمية المرأة ليس في عمليات السلام فحسب، بل أيضا في عمليات التنمية.

وثمة عامل حفاز حاسم آخر هو المشاركة النشطة من جانب الجهات الفاعلة الإقليمية، ولا سيما المنظمات الإقليمية. إن السياقات الإقليمية مهمة. وتكتسي الحكمة الإقليمية أهمية. ولهذا السبب، نشيد بأفكار الأمين العام بشأن دعم الجهات الفاعلة الإقليمية في تحقيق السلام المستدام، على النحو المقترح في خطتنا المشتركة (A/75/982). ولهذا السبب، تثير اهتمامنا اقتراحات المجلس الاستشاري الرفيع المستوى للأمين العام المعني بتعددية الأطراف الفعالة بشأن تعزيز إطار للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بشأن الأمن البشري والتنمية المستدامة.

وهذا يقودني إلى أحد أهم العوامل الحفازة على الإطلاق، وهو تعزيز أدوات الوسائل السلمية، وخاصة الدبلوماسية، هنا في الأمم المتحدة، ليس في هذه القاعة فحسب، بل أيضا في جميع أنحاء هذا المبنى. وينبغي تعزيز دور الأمم المتحدة، بوصفها منبرا موثوقا ومحايدا، وصلاحيتها القوية للدعوة إلى عقد الاجتماعات وجمع الأطراف المتنازعة معا من أجل حل مشاكلها المشتركة سلميا، من خلال جهود تتراوح بين تقوية دور الأمين العام إلى بناء أوجه التآزر بين مختلف الجهات الفاعلة في منظومة الأمم المتحدة وتطوير رؤية استراتيجية أفضل هنا في الأمم المتحدة، على النحو المقترح في خطتنا المشتركة.

ولكن هذا لا يمكن أن يحدث إلا إذا وجدت الثقة هنا في الأمم المتحدة. لذلك، ربما ينبغي أن يكون ذلك أولويتنا أيضا، بالترادف مع بناء الثقة في المناطق حول العالم التي يتعرض فيها السلام المستدام للخطر. وكما قلتم، سيدي الرئيس، في وقت سابق من هذا الصباح، دعونا نعيد بناء الجسور التي تربطنا. فلنقم بذلك حقا.

ثالثا وأخيرا، فيما يتعلق بتعزيز ثقافة السلام، إذا مارسنا جميعا ثقافة السلام، التي ترتكز على التسامح واحترام التنوع والاحترام الثابت للقانون الدولي وقواعد السلوك والوسائل السلمية في معالجة المشاكل، فإن السلام المستدام في كل مكان لديه فرصة أفضل.

وفي الختام، فإن تعزيز مضاعفات السلام سيساعد على تعزيز الثقة والاطمئنان واستدامة السلام. وتسهم كل تلك المساعي في الدبلوماسية الوقائية، التي تظل عنصرا مهما في استثمارنا في السلام المستدام – وهو استثمار لا يتعين علينا حمايته فحسب، بل توسيع نطاقه أيضا. ونأمل بالتأكيد أن يكون هذا الاستثمار جزءا هاما من خطة جديدة للسلام ترتكز على ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل النمسا.

السيد مارتشيك (النمسا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لأول مرة في تاريخ بلدكم.

إن سويسرا والنمسا، وهما بلدان متجاوران، ليسا عضوين في أي تحالف عسكري، ولهما تقليد ثابت هو دعم الحوار وبناء السلام، وكلاهما يستضيف أحد مقرات عمل الأمم المتحدة الأربعة، ويلتزم التزاما ثابتا بتعددية الأطراف الفعالة، يسعى إلى تحقيق أولويات مماثلة، إن لم تكن متطابقة، في مجال السلام والأمن الدوليين. وأعتقد أن سويسرا ستضيف قيمة إلى ما نتوقعه جميعا من مجلس الأمن، وأتمنى لكم، سيدي الرئيس، كل التوفيق في هذه المهمة الهامة.

(تكلم بالإنكليزية)

وأشيد بسويسرا لاختيارها موضوعا لمناقشة اليوم يتناول جوهر بناء مجتمعات مسالمة وشاملة، ولكنه يتناول أيضا شريان الحياة لتعددية الأطراف الذي نعيش فيه هنا في الأمم المتحدة: الثقة. وأنوه أيضا بمقدمي الإحاطات اليوم، ومن بينهم السيد فولكر تورك، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، خاصة وأننا سنحتفل بالذكرى السنوية الثلاثين للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في الشهر المقبل في فيينا.

وبما أن الوقت ضيق سأركز على ثلاث نقاط موجزة جدا: أولا، المجتمعات الشاملة والعادلة كشرط مسبق للسلام؛ وثانيا، المؤسسات المتعددة الأطراف المترابطة؛ وثالثا، سيادة القانون كضامن للثقة.

لقد قطعنا في السنوات الأخيرة شوطا طويلا في فهم أن المجتمعات الشاملة والعادلة هي وحدها التي يمكن أن تكون أساسا مستداما للسلام. إن احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والتنمية المستدامة هي أفضل ضمانات للسلام. والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن توفران منظورا مفيدا في هذا الصدد. كما تدعو النمسا إلى إدماج الفئات المهمشة مثل الأقليات والمشردين داخليا. وهناك الكثير مما ينبغي عمله لتحسين فهم كيفية تأثير تغير المناخ على السلم والأمن، وندعو المجلس إلى تعزيز جدول أعمال المناخ والسلام والأمن.

ومن المهم التذكير بأن الوقاية لا تهم البلدان "الهشة" فحسب – بل أن الوقاية تهمنا جميعا. وكما أن حقوق الإنسان عالمية ويجب على كل بلد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، كذلك يجب على كل بلد أن يقوم بدوره لبناء مجتمعات شاملة وعادلة وسلمية. إن آليات مثل الاستعراض الدوري الشامل والاستعراضات الطوعية في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى توفر أدوات مفيدة في هذا الصدد. وفي نهاية المطاف، تعمل هذه الآليات على تعزيز السلام في جميع أنحاء العالم.

ثانيا، تنبع الثقة أيضا من التعاون والشراكات الموثوقة. والطريقة الوحيدة المجدية للتصدي للتحديات التي نواجهها هي بالاستفادة من نقاط القوة لدى بعضنا البعض وتكميلها. ولذلك تدعو النمسا إلى تعددية أطراف مترابطة جديدة على الصعيد العالمي – أي أمم متحدة تعتمد على المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وتتعاون معها بشكل أوثق. والتمويل المستدام لعمليات الشركاء الإقليميين، بما في ذلك عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام التي يأذن بها مجلس الأمن، يؤدي دورا رئيسيا في هذا الصدد. والمنظمات الإقليمية نفسها تعمل ككيانات لبناء الثقة. وسيُعقد غدا اجتماع بشأن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لذا اسمحوا لي أن أذكر بإيجاز أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لم تكن أبدا ناديا للبلدان المتقاربة التفكير، بل كانت منبرا لتدابير بناء الثقة والحوار للنهوض بالأمن الجماعي. وحتى في هذه الأوقات الصعبة جدا يجب ألا نتخلى عن هذه الفكرة الأساسية، مهما قد تكون صعوبتها.

ثالثا، اسمحوا لي أن أتناول نقص الثقة على الصعيد الدولي. تتعلق الثقة بالتوقعات والقدرة على التنبؤ – وقد تم الإعراب عن ذلك ببلاغة شديدة في المذكرة المفاهيمية (S/2023/283، المرفق). إن احترام القانون الدولي وسيادة القانون يضمنان إمكانية التنبؤ على المستوى الدولي ويساعدان على تعزيز الثقة. وعندما تنكسر هذه الثقة يتضاءل التعاون العالمي. ونحن نرى ذلك في كل ميدان من ميادين التعاون الدولي: فالنظم الأمنية الأساسية، مثل نزع السلاح النووي، لا تعمل إلا بثقة يتم تمكينها من خلال معاهدات واتفاقات دولية. ولذلك

ما فتئت النمسا تدعو لسنوات إلى تعزيز سيادة القانون وإلى آليات أكثر فعالية لضمان احترام معاييرنا العالمية، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة. واسمحوا لي أن أكون واضحا: إنها ليست مسألة نقص في المعايير. إن عدم التقيد والتنفيذ هو ما يثير القلق. وإذا لم نعد نحترم القانون فإننا نفقد أداة رئيسية في التنظيم السلمي لعلاقاتنا الدولية، والتي هي أكثر الأدوات فعالية لبناء الثقة بين الأمم.

وسأعرض نقطة أخيرة، إذا سمحتم لي. ترتبط الثقة أيضا ارتباطا وثيقا بالحقيقة والحقائق والمعلومات القائمة على الأدلة. وقد حان الوقت تماما لقول ذلك، في اليوم الذي نحتفل فيه بالذكرى السنوية الثلاثين لليوم العالمي لحرية الصحافة. علينا أن نتذكر أن وسائل الإعلام المستقلة والتعددية هي شروط مسبقة لتعزيز السلم والأمن على أساس الحقائق والأدلة. فالخطاب السياسي والمجتمعي المستقطب، وقمع الأصوات الناقدة ووسائل الإعلام المستقلة، والاعتداءات على الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام، وخطاب الكراهية، تقوض الوصول إلى معلومات دقيقة وموثوقة. الثقة تحتاج إلى الحقيقة، والحقيقة تحتاج إلى وسائل إعلام حرة وصحفيين يمكنهم العمل بأمان لضمان نشرها.

ومرة أخرى أود أن أشكركم، سيدي، وأن أشكر سويسرا على جعل الثقة محور مناقشاتنا اليوم وعلى إتاحة الفرصة لعرض وجهة نظرنا في هذه المناقشة المفتوحة.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): لا يزال هناك عدد من المتكلمين على قائمتي لهذه الجلسة. ونظرا لتأخر الوقت، أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة 15/00.

عُلقت الجلسة الساعة 13/15.